الأمم المتحدة A/52/PV.10

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون

الجلسة العامة ١٠
الأربعاء، ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧،
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو . . . . . (أوكرانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

خطاب فخامة السيد ميلان كوتشان، رئيس جمهورية سلوفينيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بعد ظهر اليوم تستمع الجمعية أولا إلى خطاب رئيس جمهورية سلوفينيا.

اصطُحِب السيد ميلان كوتشان، رئيس جمهورية سلوفينيا، الى قاعة الجمعية العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية سلوفينيا، فخامة السيد ميلان كوتشان، وأدعوه الى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس كوتشان (تكلم بالسلوفينية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء، أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن تهانئي الحارة بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين. إن التوقعات من هذه الدورة كبيرة والمهام مرهقة، بيد أن خبرتكم وحكمتكم السياسية ضمان بأنه سيتم الوفاء بها.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أوجه الشكر لسعادة السيد غزالي اسماعيل، سفير ماليزيا، على رئاسته النشطة والناجحة للدورة الحادية والخمسين.

انقضى عام تقريبا منذ أن أكدنا، نحن رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على فكرة الإصلاح من على هذا المنبر. وهذا الإصلاح ينبغي أن يسهم في تحقيق رسالة الأمم المتحدة في الحالة الدولية الراهنة كما يسهم في زيادة فعالية المنظمة. واليوم توجد أمامنا مجموعة شاملة من مقترحات الأمين العام "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح" (A/51/950). وتبين هذه الوثيقة أن المناقشات التي أجريت في غضون العامين الماضيين والخبرة المكتسبة في العقود الأخيرة ساعدت الأمين العام الجديد على أن يعد، في غضون أشهر قلائل، مقترحات محددة تشكل أساسا لقرارات مقبلة.

وتضم سلوفينيا صوتها الى من سبقوها في الإعراب عن التقدير للأمين العام على ما أنجزه من عمل رائع خلال الأشهر الأولى من ولايته. وقد شمل هذا العمل وضع تدابير ملموسة لتحسين عمل الأمانة العامة ومقترحات للإصلاح. ولكننا جميعا ندرك جيدا أن المسؤولية تقع الآن على عاتقنا. فنحن، ممثلي الدول الأعضاء وشعوب الأمم

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

97-86042
9786042

المتحدة، نتحمل المسؤولية عن القرارات التي ستعطي الزخم للإصلاحات الضرورية وستمكن المنظمة من التعامل مع مهام القرن القادم.

وينبغي ألا يكون نهجنا مستندا بصورة رئيسية الى حسابات ما يمكن أن تحققه فرادى الدول الأعضاء من مكاسب من جراء هذا الإصلاح. بل يتعين أن يستند في المقام الأول الى تقييم لكيفية إصلاح المنظمة بحيث تصبح قادرة على خدمتنا جميعا بشكل أفضل. وهذا ما لا يمكن تحقيقه إلا إذا أصبحت المنظمة أفضل قدرة على الوفاء بمهامها الأساسية ألا وهي صون السلم والأمن الدوليين، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وخاصة في البلدان النامية وكفالة الاحترام الواسع لتعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيدين الفردي والجماعي.

والمطلب الهام الآخر لنجاح برنامج الإصلاح هذا هو أن تتخذ الأمم المتحدة قراراتها بسرعة وفي حينها. لقد سنحت السنوات الأخيرة إجراء مناقشة حول الإصلاح من جميع الزوايا. والآن حان الوقت لاتخاذ القرارات. وتعتقد سلوفينيا أنه ينبغي اتخاذ القرارات الرئيسية خلال الجزء الأول من الدورة الحالية للجمعية العامة. وسيضطلع رئيس الجمعية بدور هام فيما يتعلق بتلك القرارات التي لا يمكن تأجيلها. ونعرب لكم، سيدي، عن تأييدنا وتشجيعنا الكاملين لكم في اضطلاعكم بدور فعال وفي إدارتكم الصامدة لعملية صنع القرار.

وتؤيد سلوفينيا المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام عن برنامج الإصلاح. وهذا المشروع يستحق اهتمامنا ومساعدتنا. وتكمن قيمته الرئيسية في أنه يتيح إمكانية اتخاذ قرارات ملموسة ويترك في الوقت ذاته الباب مفتوحا لأفكار ومقترحات جديدة.

إن المقترحات الداعية الى تعزيز التنمية المستدامة، والتي اعتبرها الأمين العام ذاته مهمة ذات أولوية، تستحق دراسة متأنية. وانطباعنا هو أن هذه المقترحات تسير في الاتجاه الصحيح، ومع ذلك سيلزم تقديم أجوبة أوضح للأسئلة المتعلقة بتمويل التنمية. وإن "عائد التنمية" الناجم عن ترشيد الأمانة العامة لن يعطي جميع الأجوبة التي نحتاجها. وسنحتاج الى مقترحات ملموسة لنحدد على نحو أدق مهام مكتب التمويل الإنمائي المقترح، الذي سيشجع الوسائل الابتكارية لتعبئة موارد مالية جديدة من أجل التنمية.

وتوافق سلوفينيا على اقتراح الأمين العام بإدماج حقوق الإنسان في جميع الأنشطة والبرامج الرئيسية للأمم المتحدة، مثل السلم والأمن والشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ويعد هذا النهج بإدخال تحسينات ملحوظة على أنشطة الأمم المتحدة في هذه الميادين. ومن شأنه أيضا أن يؤدي الى اضطلاع الأمم المتحدة بأنشطة أكثر شمولية في ميدان حقوق الإنسان.

إن احترام حقوق الإنسان لا يتحقق من خلال عمل أجهزة مراقبة الامتثال للمعاهدات الدولية فحسب بل أيضا من خلال التدابير السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تسمح لحقوق الإنسان أن تصبح جزءا لا يتجزأ من التنمية الاجتماعية وجزءا من الحياة اليومية لكل فرد. ويجب أن يرتبط احترام حقوق الإنسان ارتباطا وثيقا بتعزيز التقدم الاجتماعي واستئصال شأفة الفقر بغية ضمان كرامة الإنسان والأمن الاجتماعي الضروري والتنمية. وهذا من شأنه، علاوة على ذلك، أن يسهم إسهاما كبيرا في القضاء على التوترات السياسية والأسباب الجذرية للتهديدات التي يتعرض لها السلم الدولي. وإذا فشلت الأمم المتحدة في ضمان احترام الكرامة الإنسانية وحماية حقوق الإنسان، فإن رسالتها الأساسية لن تتحقق.

وإن المفوض السامي الجديد لحقوق الإنسان سيضطلع بالتأكيد بدور هام في التماس الحلول للمسائل البارزة. ونحن نلاحظ مع الارتياح أن السيدة ماري روبنسون، التي كانت حتى الآونة الأخيرة رئيسة أيرلندا، ستعين في هذا المنصب. وقد نالت السيدة روبنسون بالفعل اعترافا على نطاق عالمي، ونحن نتمنى لها كل النجاح ونتطلع الى مقترحاتها لإدخال تحسينات في ميدان حقوق الإنسان.

ويشكل إصلاح مجلس الأمن جزءا هاما من إصلاح الأمم المتحدة. وإن الفترة التي تلت نهاية الحرب الباردة تؤكد من جديد أهمية العمل الفعال للآليات المعنية بالأمن الجماعي. ولكنها تدعو أيضا الى تغييرات في تكوين مجلس الأمن وفي تحسين أساليب عمله. وسلوفينيا ملتزمة بالزيادة المعقولة والمتزنة في عدد الأعضاء

الدائمين وغير الدائمين في مجلس الأمن، وفي تقييد استخدام حق النقض، وإضفاء المزيد من الشفافية على عمل المجلس. ويحدونا الأمل في أن تؤدي مناقشات إصلاح مجلس الأمن، التي لا تزال جارية منذ عدة سنوات، الى اتخاذ القرارات اللازمة التي تحظى بتأييد حقيقي من جانب أعضاء الأمم المتحدة.

وتؤيد سلوفينيا أيضا النهج الذي اتبعه الأمين العام في ميدان نزع السلاح. لقد كان نزع السلاح ولا يزال أحد الأهداف ذات الأولوية للأمم المتحدة منذ إنشائها. ولدينا السبب الكافي للشعور بالارتياح، حيث حققت جهود نزع السلاح تقدما كبيرا فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل. فاتفاقية الأسلحة الكيميائية، المبرمة قبل أربع سنوات، دخلت هذا العام حيز النفاذ. ونحن نتوقع تنفيذها على نحو فعال، على الرغم من أن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا إذا صادقت على هذه الاتفاقية بقية البلدان، وخاصة تلك الحائزة على أكبر مخزونات الأسلحة الكيميائية أو الموارد اللازمة لإنتاجها.

إن تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الى أمد غير مسمى وإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في العام الماضي قد أديا الى التقليل الى حد كبير من الأخطار الناجمة عن الأسلحة النووية. ولكن آن الأوان لاتخاذ خطوات جديدة. فنحن بحاجة الى ضمان الامتثال العالمي للحظر على التجارب النووية وتسريع المفاوضات من أجل حظر انتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية. وينبغي تكثيف المساعي الرامية الى تخفيض ترسانات الأسلحة النووية بغية ضمان إزالتها تدريجيا.

وأود أن أشدد بشكل خاص على أهمية الاعتماد المبكر لاتفاقية دولية بشأن فرض حظر شامل على الألغام البرية المضادة للأفراد وتدميرها. وقد انضمت سلوفينيا الى البلدان التي أعربت بالفعل عن نبذها لاستخدامها ونقلها وانتاجها، وتشارك بنشاط في عملية أوتاوا منذ بدايتها. وقد وصلت المفاوضات الخاصة بهذه المسائل قبل فترة وجيزة الى خاتمة ناجحة في المؤتمر الدبلوماسي المعقود في أوسلو. وفي أوائل كانون الأول/ديسمبر من هذا العام ستنضم سلوفينيا الى من يزمعون التوقيع، بحضور الأمين العام، على اتفاقية حظر استعمال الألغام البرية المضادة للأفراد وتخزينها وإنتاجها ونقلها وتدميرها.

وتشكل جهود نزع السلاح عنصرا هاما في تعزيز الأمن الدولي. ويعد وضع الأنظمة الخاصة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد الإقليمي وتنفيذ هذه الأنظمة آلية فعالة في تعزيز الأمن. والخبرة المكتسبة خلال أزمة البلقان، والتي شكلت أخطر تهديد للسلم في أوروبا منذ إنشاء الأمم المتحدة، تعزز اقتناعنا بوجوب فرض مستوى أدنى من التسلح. فزيادة الأسلحة لا يمكن أن تؤدي إلا الى زيادة الإغراء والخطر.

وإن أية محاولة ترمي الى تحديث المنظمة عن طريق تقديم الأجوبة ذات الصلة بالقضايا العالمية لن يضمن النجاح لها إذا ثبت أن الأمم المتحدة غير قادرة على الإسهام في حسم حالات الأزمات التي تشكل خطرا على السلم الدولي وتولد مشاكل إنسانية. إن هذه الحالات تتخذ الآن أبعادا أكبر من أي وقت مضى منذ بداية نشاط الأمم المتحدة وحتى اليوم. ولا بد من البرهان بصورة متكررة على مصداقية المنظمة وعمل هيئاتها الرئيسية. ويجب إيلاء أهمية خاصة في هذا السياق لأنشطة مجلس الأمن، الذي يتحمل، وفقا للميثاق، المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

لقد أصبحت التوقعات اليوم فيما يتعلق بعمل مجلس الأمن أكثر واقعية مما كان عليه الأمر قبل عدة سنوات. إلا أنها ليست أقل إلحاحا. ويضطلع مجلس الأمن بدور نشط في مسائل متعلقة بالسلم العالمي في القارة الأفريقية. وبرهن على قدرته على تطبيق مختلف الوسائل المتاحة له بموجب الميثاق. وتلك تشمل الدبلوماسية الوقائية، والتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية، والعمليات التقليدية لحفظ السلام واستخدام عقوبات اقتصادية محسوبة ومحددة الهدف. وقد مكن الاختيار المناسب لهذه الوسائل مجلس الأمن من صياغة المناهج الملائمة إزاء الحالات في ليبريا وأنغولا وبوروندي. أما بالنسبة لبعض المناطق الأخرى للأزمات، بما في ذلك جمهورية الكونغو، فلا يزال البحث مستمرا عن أنسب المناهج.

ويشارك مجلس الأمن أيضا في تسوية المسائل التي تنشأ في أعقاب انتهاء الصراعات العسكرية. وفي أوروبا، تقدم الحالة في البوسنة والهرسك مثالا على هذه المشاركة. فعقب إبرام اتفاق دايتون الذي أوقف الحرب، استقرت الحالة في البوسنة والهرسك الى حد معين. غير

أن السلام في البوسنة والهرسك لا يزال بعيدا عن الاستقرار. فعودة اللاجئين تسير ببطء، وهي محدودة، وتواجه عقبات. والسلطات في البوسنة والهرسك لا تعمل بالصورة المنصوص عليها في اتفاق السلام، والأشخاص المشتبه فيهم بصفة رئيسية فيما يتعلق بجرائم الحرب لم يتم ترحيلهم للمثول أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وظلت الأمم المتحدة تؤدي عددا من المهام الكبيرة في البوسنة والهرسك، وخاصة في مجالات المعونة الإنسانية وأنشطة الشرطة المدنية غير المسلحة والمحاكمة الجنائية. ومع ذلك فإن نطاق مشاركة الأمم المتحدة الحالية في البوسنة والهرسك يتناسب مع التنسيق المتزايد للعمل المضطلع به في البوسنة والهرسك من جانب المنظمات الدولية الأخرى. وفي نفس الوقت يتسم النجاح في تلك الميادين التي تقع في نطاق اختصاص الأمم المتحدة بأهمية بالغة لإقامة السلام الدائم.

واسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لأشدد على أن نقطة البداية التي لا مندوحة عنها لحل الأزمة في البوسنة والهرسك هي التعريف الدقيق لطبيعة تلك الحرب المدمرة، التي لم تتوقف بصورة كاملة. وإذا كان هناك افتقار الى الرغبة في تعريف أسباب وطبيعة الحرب، وأهدافها والخصوم الأطراف فيها، فإن الشفاء سيكون حتما عملية طويلة ومكلفة، وتنطوي على مخاطر عديدة للحياة الإنسانية والممتلكات. ويجب أن يتصور المرء أيضا احتمال أن ينتهي البحث عن السلام الى الفشل.

وقد اتخذت الأنشطة الجارية في البوسنة والهرسك طابع العمل الذي يخلف انتهاء الصراعات، إلا أن هدفها أيضا هدف وقائي. فالخبرة المكتسبة خلال السنوات الأخيرة أظهرت أن الصراعات غالبا ما تعود للنشوب في غياب العمل الوقائي المناسب ذي الطابع الدبلوماسي، والاقتصادي، والعسكري إن دعت الضرورة. ويجب النظر بعناية شديدة في تحديد وقت انسحاب القوات الدولية من البوسنة والهرسك. فالانسحاب في وقت مبكر أكثر من اللازم قد يؤدي الى عودة الحالة الأولى من عدم الاستقرار أو الصراع المسلح.

وتقدم العملية الدولية في ألبانيا خلال هذه السنة نموذجا للعمل الوقائي الناجح الذي يمثل درسا هاما للمستقبل. فقد تمت عملية "ألبا" بمبادرة من إيطاليا وبقيادتها، وباتفاق مع الحكومة الألبانية، وبتفويض من مجلس الأمن. وأظهرت تلك العملية كيف أن العمل السريع والحاسم من جانب مجموعة من البلدان القريبة من موقع الأزمة الناشئة، وبتفويض من مجلس الأمن، يمكن أن يمنع الصراع المسلح والاضطراب المحتمل في المنطقة. وشاركت سلوفينيا في تلك العملية الناجحة وهي مستعدة للمشاركة في أعمال وقائية أخرى، وكذلك في عمليات حفظ السلام الأخرى. وتأكد هذا الاستعداد بقرار مجلس الأمن ضم فرقة سلوفينية الى عملية حفظ السلام في قبرص.

ويوضح العمل الدولي الأخير في البوسنة والهرسك وألبانيا، باعتبارهما نموذجين للأزمات الإقليمية، أهمية مشاركة المنظمات الإقليمية؛ مثل الدور الذي اضطلعت به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وظهر استعداد سلوفينيا أيضا للإسهام في تنفيذ أهداف الأمم المتحدة بترشيح سلوفينيا للحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن لفترة عامي ١٩٩٩-١٩٩٨ في الانتخابات التي ستجرى في الجمعية العامة في غضون الأسابيع القليلة المقبلة. وقد أكدت سلوفينيا دورها باعتبارها دولة ظلت تحقق نجاحا في التغلب على المصاعب المتعلقة بمسائل التنمية وحسن الجوار، وظلت أيضا، في نطاق إمكانياتها، تعمل جاهدة من أجل الاستقرار الطويل المدى في البوسنة والهرسك وفي المنطقة عموما. وبرهنت سلوفينيا من خلال هذا العمل ونشاطها الدولي الآخر على أنها عامل من عوامل السلم والاستقرار في أوروبا.

وسلوفينيا، بوصفها عضوا في الأمم المتحدة، تشارك بفعالية في مناقشة الاصلاحات، بما في ذلك مسألة إصلاح مجلس الأمن. وظهر استعدادنا للإسهام، بصورة عملية، في عمل مجلس الأمن في تعاوننا مع عمليتي حفظ السلام في ألبانيا وقبرص. وأخيرا، ولكن بالتأكيد ليس آخرا، ظلت سلوفينيا تسدد اشتراكات عضويتها للميزانية العادية ولميزانية حفظ السلام بالكامل وفي الوقت المحدد.

ونحن بوصفنا مرشحا لمقعد غير دائم في مجلس الأمن، نتعهد في حالة انتخابنا بالمحافظة على مبادئ

الوضوح والشفافية في العمل، وسنعمل جاهدين لتوثيق الروابط بين مجلس الأمن وبقية أعضاء الأمم المتحدة.

واسمحوا لي في الختام أن أكرر مرة أخرى التأكيد على أهمية هذه الدورة للجمعية العامة والقرارات التي ستتخذها. فلقد دخلنا في مرحلة يمكن أن نرى فيها تبلور حلول تعد الأمم المتحدة لتضطلع على نحو ناجح بمهام القرن المقبل. ونحن مسؤولون عن صياغة هذه الحلول بطريقة واضحة وشاملة بما فيه الكفاية، وبذلك نهيئ المستقبل الزاهر لمنظمتنا المشتركة. وإنني أؤمن بقوة أننا، نحن الجيل الحالي، سنستطيع المحافظة على الأمم المتحدة مثلما أنشأها آباؤنا الأوائل في وقت مضطرب لدى نهاية الحرب العالمية الثانية، باعتبارها منظمة ملتزمة بمبادئ السلم والتعاون والتنمية واحترام الكرامة الإنسانية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود، بالنيابة عن الجمعية العامة، أن أشكر فخامة رئيس جمهورية سلوفينيا على البيان الذي أدلى به لتوه.

اصطحب فخامة السيد ميلان كوتشان، رئيس جمهورية سلوفينيا، من قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب دولة السيد كارلوس البرتو واهنون دي كارفالهو فيغا، رئيس وزراء جمهورية الرأس الأخضر

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية الرأس الأخضر.

اصطحب السيد كارلوس البرتو واهنون دي كارفالهو فيغا، رئيس وزراء جمهورية الرأس الأخضر، إلى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يسرني أيما سرور أن أرحب بدولة السيد كارلوس البرتو واهنون دي كارفالهو فيغا، رئيس وزراء جمهورية الرأس الأخضر، وأدعوه الى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد فيغا (الرأس الأخضر) (تكلم بالبرتغالية، والترجمة الشفوية عن النص الفرنسي الذي قدمه الوفد): يسر وفدي أن يحييكم، سيدي الرئيس، بصفتكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين. وأتقدم لكم بأحر التهاني على انتخابكم، وكلنا ثقة في قدراتكم المرموقة باعتباركم دبلوماسيا حكيما ومحنكا.

وأود أيضا أن أشيد بسلفكم السفير غزالي اسماعيل للطريقة المرموقة التي اضطلع بها بمسؤولياته. فقد استفدنا جميعا من مقدرته الفذة وتفانيه.

لقد سررنا أيما سرور بانتخاب الافريقي النابه الذكر السيد كوفي عنان لمنصب الأمين العام في فترة حرجة من تاريخ المنظمة. وإن أداءه الممتاز في مناصب عليا أخرى بالأمم المتحدة وروح الإبداع والدينامية التي تميزت بها بداية فترة ولايته تبرر الآمال المشروعة التي وضعناها جميعا فيه.

إن التحديات العديدة والمعقدة التي تنتظرنا عند انبلاج فجر الألفية الثالثة لا يمكن مواجهتها إلا بجُماع الإرادات والجهود من جانب جميع الدول الأعضاء. وتسلم حكومة بلدي تسليما تاما بالدور البارز للأمم المتحدة في السعي المستمر لإيجاد حلول هامة. ففي عالم اليوم، الذي يقل فيه أكثر فأكثر احترام السيادة، يأخذ الترابط والعولمـــة طابعا ملموسا وواقعيا على نحو متزايد. ونتيجة لذلك فإننا نحتاج الى استنباط أدوات جديدة قادرة على زيادة الثقة الى مستوى أعلى وزيادة التعاون بين جميع الأطراف الدولية الفاعلة في جهد مشترك، يمكنه وحده أن يقدم أجوبة عن الأسئلة العالمية التي تواجهنا.

ومافتئت منظمتنا لسنوات عديدة تشهد عملية إصلاح مكثفة تستهدف منحها طاقة متجددة وتجديد طابعها التمثيلي وشرعيتها وزيادة فعاليتها وشفافيتها. وأخذ الآن يبرز أول توافق في الآراء، ومما لا شك فيه أن فوائده سترى قريبا. ومن الأمثلة على هذا في الآونة الأخيرة القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة في أعقاب المناقشات التي جرت في إطار الفريق العامل المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة، وكذلك اعتماد خطة للتنمية والمكاسب التي تحققت حتى الآن على طريق خطة للسلام.

وحبذا لو تحقق تقدم مواز هام على حداء سواء فيما يتصل بالحالة المالية للمنظمة وفي هذا الصدد يشارك بلدي في توافق الآراء الواسع المتعلق بضرورة احترام الدول الأعضاء لالتزاماتها بموجب الميثاق بدفع إسهاماتها في الوقت المحدد وبالكامل وبدون شروط. إن إصلاح مجلس الأمن هو من أصعب العناصر في مجموعة الإصلاحات التي تجري دراستها برمتها. ولم يتم بعد التوصل الى الاتفاق الواسع المطلوب للتوصل الى صيغة. ويذكر الرأس الأخضر بالموقف المشترك لبلدان عدم الانحياز، الذي يطالب بمعاملة غير تمييزية لبلدان عدم الانحياز، وبخاصة فيما يتعلق بالامتيازات الممنوحة للدول دائمة العضوية في المجلس. وافريقيا، من جانبها، تعمل الآن على الانتهاء من وضع تدابير عملية للتناوب داخل القارة لشغل المقاعد التي تتوقع أن تكون متاحة لها لتمثيل دولها الأعضاء.

وبيَّن لنا الأمين العام مدى اقتناعه بضرورة الإصلاح. فلقد اتخذ بعض القرارات وبدأ تنفيذها. وطلب إلينا بعدئذ تقديم النصيحة والمقترحات. وثمة هدف أساسي للإصلاحات المقترحة يتمثل في توفير الوحدة والاتساق للنشاط العالمي للمنظومة، وبالتالي تحقيق تأثير أكبر. إن التحولات الهيكلية والتغييرات في طرائق العمل هي الأدوات المفضلة لتنفيذ هذا الهدف.

وإننا نتوجه بالشكر والتهاني الحارة للأمين العام على مبادرته، إذ يكشف تركيزها ونطاقها الواسع عن معرفة عميقة بحالة المنظمة، وعن رؤية مستنيرة للاتجاهات التي ينبغي اتخاذها. وسنقدم تأييدنا البناء لهذه المقترحات في المشاورات التي ستتكشف عما قريب على مختلف الأصعدة: في المجموعة الأفريقية، وفي مجموعة الـ ٧٧ وفي الجمعية العامة.

إن نوعية المستقبل الذي تصبو إليه البشرية يتوقف على ما بإمكاننا الاضطلاع به اليوم من أجل إعطاء البشر كرامتهم وضمان أن يكون بمقدورهم التمتع بالحقوق الأساسية المعترف بها في الصكوك القانونية الدولية التي تجسد ضميرنا الجماعي. ويجب علينا جميعا أن نلتزم بحماية حقوق الإنسان على نحو حاسم والنهوض المستمر بها. والأمم المتحدة مكرسة للاضطلاع بهذا العمل على عدة مستويات ومن خلال صكوك مختلفة. ولجنة حقوق الإنسان هي إحدى اللجان الهامة، ومن دواعي سرور الرأس الأخضر أن تكون قادرة على الإسهام في عملها. ولتحقيق هذه المهمة، التي لا تعرف حدودا، يجب علينا ضمان إقامة حقوق الإنسان حول المحاور التي تكملها وتتفاعل معها، كما هو الحال بين الديمقراطية والتنمية.

إن الديمقراطية حين تطبق بشكل كامل توفر حافزا له أهمية حيوية في إقامة بيئة إنسانية ومؤسسية تفضي الى تحقيق التنمية وإنفاذ حقوق الإنسان. بيد أنه، فيما يتجاوز البعد السياسي الرسمي، يجب تهيئة الظروف التي تتيح لمواطنينا العيش بكرامة وتحقيق مستويات معيشية أفضل. ولذا فإن الحق في التنمية قد تأكد مجددا بوصفه حجر الزاوية في العمل المتضافر الذي يستهدف ضمان تمتع كل فرد في أنحاء العالم بهذا الحق.

لقد آن الأوان لإرساء فهم دولي حقيقي للتنمية، وينبغي الاضطلاع بعمل كل ما هو ممكن من أجل ضمان التنفيذ التام من حيث الممارسة لخطة للتنمية، بعد أن ظلت لفترة طويلة موضوع تفاوض ثم اعتمدتها الجمعية العامة مؤخرا. وفي هذا السياق نرى أن الجهود المتضافرة التي بذلت مؤخرا من جانب المؤسسات العالمية إنما تبشر بالخير. ومنها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، وذلك في مجالات هامة من مجالات التنمية، مثل التدفقات المالية، والاستثمار والتجارة. ونحن نشجع تكثيف هذا العمل المتضافر، وهو أمر حث عليه أيضا المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويشجعه الأمين العام، ومن شأنه أن يوفر إسهاما هاما لإرساء التعاون الدولي الذي يفضي الى التنمية على المستويين العالمي والقطري.

إننا نمضي في سباق مع الزمن. فالعديد من البلدان النامية بحاجة ملحة لأن تجرب انطلاقة اقتصادية في إطار الاتجاه الدولي. وإلا فإننا نخشى ألا تدوم الإصلاحات التي تحققت بشق الأنفس في الماضي والحاضر، وأن نظل أقل قدرة على كسب الدعم الاجتماعي الذي بدونه لا يمكن ضمان الانتقال في النهاية الى الجيل الثاني من الإصلاحات.

والتقدم الذي نتوخاه ليس مقتصرا فقط على المجال الاقتصادي. بل ستظل هناك حاجة الى التضامن، إذ لا يسعنا أن نقبل باستمرار بعض الحواجز التي أقمناها،

والتي تعيقنا الآن عن التمتع الكامل بحقوقنا الأساسية. وإنني أفكر في بعض الممارسات المنحرفة مثل العنصرية، وحالات الاستبعاد القائم على الخوف من الأجانب وكرههم والتمييز الذي يعاني منه العديد من الأفراد، وبخاصة المهاجرون.

لقد تواصلت حركات الهجرة عبر التاريخ. ويجب معالجتها من خلال التفاهم والحوار اللذين يفسحان المجال أمامنا للتوصل الى حلول للمشكلات التي لا مفر منها، بدلا من جعلها تتفاقم. وفي هذا الصدد فإن الصكوك الدولية يمكن أن تكون مفيدة جدا. ومن الأهمية بمكان أن يجري تنفيذ الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، التي طال عليها الأمد. ونأمل أيضا أن تتابع الجمعية العامة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن عقد مؤتمر عالمي ضد العنصرية والتمييز العنصري والعرقي وكراهية الأجانب والأشكال الأخرى المعاصرة من أشكال التعصب.

وفي هذه المسيرة المستمرة وغير المتكافئة نحو التنمية، التي يشارك فيها الجميع، فإن بعض بلداننا تظل من بين البلدان الأقل تقدما. وفي وقت تزداد فيه العولمة، فإن التحذير من خطر زيادة تهميش هذه البلدان وإدامته ليس مجرد تعبير بلاغي مبالغ فيه. بل على العكس، إن هذا الخطر حقيقي جدا. وإن نصيب البلدان الأقل نموا من الصادرات العالمية ما زال يتذبذب عند مستويات منخفضة جدا، بل إن نسبة نموها انخفضت في عام ١٩٩٦.

والتجارة الخارجية حيوية لتغيير الموقف الحالي في البلدان الأقل نموا الى ما هو أفضل. لقد اعترف المقرر الذي اتخذ في مراكش بصدد التدابير الخاصة بمساعدة أقل البلدان نموا، وخطة العمل لمنظمة التجارة الدولية التي اعتمدت في سنغافورة في كانون الأول/ديسمبر الماضي، بأن الدول الأقل نموا في حاجة ماسة الى زيادة دائمة في صادراتها. ولذا ينبغي على هذه البلدان أن تحسن قدرتها التنافسية الى درجة كبيرة، وأن تحظى صادراتها من البضائع والخدمات بدخول حر الى جميع الأسواق العالمية.

من هنا، نتوقع مبادرات من الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالبلدان الأقل نموا، الذي سيعقد في جنيف في الشهر القادم، يعضدها تعاون مؤسسي متزايد ومن الهيئات الدولية ذات الاختصاص والمسؤولية في الميادين ذات الأهمية القصوى لتنمية البلدان الأقل نموا.

ومازال الدين الخارجي لهذه البلدان ينمو. ومازالت المشكلة دون علاج كاف فيما يختص بفئات البلدان التي تشملها المبادرات وبالمستوى الفعلي لهذه المبادرات. وجميع البلدان الأقل نموا، وليست تلك المتأثرة الى درجة كبيرة فحسب، تحتاج الى الغوث الكافي والدائم.

عدا عن ذلك، فإن تمويل عناصر معينة لا غنى عنها للتكامل الدولي لهذه البلدان، مثل البنية التحتية والتعليم، كمثلين من بين الكثير، يتطلب زيادة كبيرة في تدفق المعونة الإنمائية. وسيكون هذا أمرا أكثر إلحاحا بالنسبة لأقل البلدان نموا.

واليوم، يوجد في الرأس الأخضر، وهو بلد من بين البلدان الأقل تقدما وعانى من الجفاف لفترة طويلة، اتفاق قومي في الآراء بصدد مستقبل البلد والطرق الرئيسية التي سيسير فيها. والإصلاحات التي نقوم بها الآن تحظى بتأييد الأمة التي يحق لها أن تؤمل في تحسين ظروف معيشتها اليوم لا في المستقبل البعيد. ومما يعبر بوضوح عن قصور القارة الافريقية أنها تشتمل على غالبية بلدان العالم الأقل نموا. وأفريقيا، بالنسبة للمجتمع الدولي، تعتبر اختبارا لإرادته ولقدرته على مواجهة تحدي التنمية العالمية. ولن يجد العالم الرخاء طالما ظلت افريقيا متخلفة.

والحلول، كما نعرف، تبدأ من الموطن. ويؤكد حاضر قارتنا وماضيها القريب أننا نفهم هذا وأننا نعمل على أساسه بصورة متزايدة. وإنني لأنتهز هذه الفرصة لأشكر أعضاء المجتمع الدولي الذين يؤيدون بقوة تنمية افريقيا وأشجعهم على الشعور بثقة أعظم في مستقبل قارتنا وفي الشراكة بين افريقيا وأصدقائها.

وإذا استمر الأفارقة في دفع عجلة التغييرات الحادثة الآن في الاتجاه الصحيح، وإذا حدث تقدم ملموس وتعاون في البيئة الدولية، فمن المحتمل أن الإشارات الإيجابية التي برزت في السنوات القلائل الأخيرة سوف تتعزز في افريقيا بصورة مطردة.

بيد أن هناك قيودا من نوع آخر تعرقل التقدم العام الذي ينشد في قارتنا: منها مواقف الصراع واحتمالات الصراع التي تستمر في الانتشار، وبعضها دموي بصورة خاصة. وتوضح التجارب، وخاصة منها التجارب الأخيرة، أن هذه الصراعات غالبا ما تكون معقدة للغاية، وتصبح ذات جذور عميقة ولذا تستعصي على أية محاولات دبلوماسية أو غير دبلوماسية تبذل من أجل التسوية. ولكن ذلك لا يبرر أن تتخلى الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها عن جهودها لحل تلك المشاكل.

والأفارقة، عاملين معا وبانسجام مع الأمم المتحدة، غدوا أكثر نشاطا في جهودهم للإسهام، على المستوى الإقليمي، في منع الصراعات وإدارتها في القارة. وأفريقيا في حاجة الى الدعم الدولي لكي تزيد من قدراتها في هذا المجال. ويجب ألا يصبح مثل هذا الدعم وسيلة التمييز إما سلبيا أو إيجابيا فيما يتعلق ببعض الصراعات إذا ما قورنت بالبعض الآخر، بناء على الأفضليات الذاتية للمانحين. ومن شأن الطبيعة التعددية للأمم المتحدة ولمنظمة الوحدة الافريقية، أن تجنب مثل هذه الأخطار وأن تتوخى المعالجة المتوازنة لمواقف الصراع.

وقد تطلبت قضية أنغولا أعظم الجهود من جانب الأمم المتحدة في افريقيا، وهي جهود طويلة ومتكررة. ومن سوء الحظ أن حدوث تدهور جديد في الموقف، مع ما ينجم عنه من نتائج عنيفة، ليس مستبعدا في الوقت الذي مازالت يونيتا فيه مصرة على إغفال احترام شروط اتفاقيات لوساكا. ولذا كان لآخر قرارات مجلس الأمن بصدد أنغولا كل ما يبرره، ونأمل في أن يُحدث الأثر المراد منه. ونحث يونيتا، ولم تبق سوى أيام قلائل على انتهاء المهلة المنصوص عليها في القرار، على أن تتخذ الخطوات الحاسمة التي يتطلبها السلام الدائم في أنغولا.

ونود أن نعيد تأكيد تأييد الرأس الأخضر لشعب تيمور الشرقية في مطالبته بحق تقرير المصير الحقيقي والحفاظ على هويته والاعتراف الكامل بحقوقه وبالاحترام الكامل لها. لقد رحبنا بمنح جائزة نوبل للسلام في ١٩٩٦ لشخصين مرموقين في تيمور الشرقية وهما دون خيمينيس بيلو وراموس هورتا. لقد اجتذبت تلك الجائزة المزيد من الاهتمام الدولي بموقف شعبيهما. لقد حان الوقت للمنطق وللعدالة أن يسودا، ونرحب بتعيين الأمين العام لممثل خاص لتيمور الشرقية في إطار مضاعفة جهوده للمساعدة على وجود حل عادل للمشكلة في تلك الأراضي.

وفي حزيران/يونيه الماضي، توصلت الدورة الخاصة للجمعية العامة لتقييم جدول أعمال القرن ٢١ الى نتائج ضعيفة. ومرة أخرى، تواجه كل الأطراف، حكومات ومؤسسات دولية وجماعات اجتماعية، التحدي الذي يمثله احترام التزامات ريو وإظهار المزيد من التصميم والمسؤولية تجاه البيئة.

ولا شك في أنه فيما يتعلق بالتحكم في أسباب التدهور البيئي وبالإدارة الطويلة المدى لموارد كوكبنا الأرضي غير المتجددة، فإن لشتى الأطراف مسؤوليات شتى، ولكن هذه المسؤوليات مشتركة. ومن بين العوامل العديدة المقيدة، يظل السكان والاستهلاك عاملين رئيسيين. وبينما يُظهر النمو الديمغرافي مؤشرات مشجعة متوسطة المدى وطويلة المدى، فما زالت معدلات الاستهلاك غير المتوازنة كما هي، بل وما زالت تزيد من الضغوط غير المستدامة على الموارد.

وبلدي، وهو بلد من بلدان الساحل، وأمة جزرية، حساس بشكل خاص لتهديدات معينة تتعرض لها البيئة مثل الجفاف الشديد والتصحر، اللذين كانا موضوع إحدى الاتفاقيات الدولية التي أولت عناية خاصة لافريقيا. وتتخذ اللجنة الدولية الدائمة لمكافحة الجفاف في الساحل، ومن أعضائها الرأس الأخضر، تدابير ذات أثر واضح تستحق الدعم الدائم من شركائها الخارجيين.

وعامل آخر من عوامل التدهور البيئي، وهو عامل اجتماعي، هو وباء المخدرات وما تؤدي اليه من تدهور بشري. وبغية مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وغسيل الأموال الناجمة عنه، تدعو الحاجة الى تعاون دولي وثيق، وخاصة فيما يتعلق بتبادل المعلومات والتأييد السوقي والمادي. وهذه ظاهرة عالمية، ولذا يجب أن تكون صياغة وسائل مكافحتها عالمية أيضا مع أسس قومية وإقليمية. لقد بدأت منطقة غرب افريقيا دون الإقليمية عن طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، جهودا منسقة. ووضع الإعلان السياسي الصادر في برايا في شهر تموز/يولية الماضي الأساس لزيادة التعاون بين البلدان المعنية.

وتشهد السنوات الأخيرة من هذه الألفية نهاية حقبة غير عادية. وستعرف الحقبة التي بدأت بسقوط حائط برلين في التاريخ كحقبة تفجر المثل العليا للحرية والتقدم لم نعهدها منذ الموجة العظيمة للاستقلال في الستينيات.

وهذه المكاسب، الى جانب التقدم الهائل للعلم والتكنولوجيا، تشهد على قدرة البشر الفائقة للعادة على الاتيان بحلول مبتكرة. ومع ذلك، لم تتخلص البشرية بعد من شعورها بعدم الاكتراث والاستبعاد، وحتى الكراهية في كثير من الأحيان. وربما كانت تلك هي التحديات الرئيسية لدى انتهاء هذا القرن.

ولا شك في أن التحقيق الكامل لأهداف الميثاق النبيلة يمثل خطوة حاسمة صوب هذا التحرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر باسم الجمعية العامة دولة رئيس الوزراء في جمهورية الرأس الأخضر على البيان الذي أدلى به الآن.

اصطحب دولة السيد كارلوس البرتو وهنون دي كارفالهو فيغا، رئيس وزراء جمهورية الرأس الأخضر، من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ألفيرداس سودارغاس، وزير خارجية ليتوانيا.

السيد سودارغاس (ليتوانيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أرجو أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي، على انتخابكم لمنصبكم الرفيع. ويمكنكم أن تعتمدوا على تأييدنا والتزامنا الكاملين بأهدافكم.

لقد ورثتم، سيدي، تركة السفير غزالي اسماعيل، الرئيس السابق، التي يمكننا أن ننطلق على أساسها، وهي المناخ الودي. والمناقشات النشطة، والروح المنتجة، والرغبة العارمة في التغيير والإصلاح، وأخيرا وليس آخرا، الإدارة الرائعة لأعمال الجمعية العامة. وتهنئ حكومة بلدي سعادة السفير غزالي على أدائه الممتاز.

لقد جئت من بلد هو الآن في خضم إصلاحات شاملة. فالتغييرات المؤسسية التي تجري من الأعلى الى الأسفل تعيد تشكيل مجتمعنا من جذوره، وترسم طريقا ديمقراطيا للحياة يقبله الجميع. وقد أثمرت التغيرات الجذرية التي صاحبت إدخال الاقتصاد السوقي. واليوم ترتبط ديمقراطيتنا واقتصادنا السوقي ارتباطا لا فكاك منه بالإطار الأمني والاقتصادي الجديد لأوروبا المتحدة.

وقد تبين من تجربتنا في مجال الإصلاح أن الشجاعة في اغتنام الفرصة والاستجابة على وجه السرعة إذا اقتضت الظروف المتغيرة هي مفتاح النجاح. وهذا المفتاح في أيدينا ونحتاج الى العزيمة لاستخدامه. وقد أتاح لنا سقوط النظام الثنائي القطب وفشل سياسات القوة مع انتهاء الحرب الباردة، فرصة جديدة للنظر بتعمق أكثر في جوهر الأمم المتحدة وفي إعادة تشكيلها بما يتفق واحتياجات دولها الأعضاء وتوقعاتهم، لمنفعة الجميع. وصورة الطريق الى المستقبل جلية.

نحن نريد لدورة الجمعية العامة هذه أن يسودها برنامج الإصلاح. وتؤيد حكومة ليتوانيا مبادرة الأمين العام للإصلاح، المتوقع أن تسفر عنها تغيرات أساسية للغاية. ونحن على ثقة من أن الأمين العام سينفذ بنجاح الجزء الذي يندرج ضمن مسؤولياته من برنامجه.

ومن غير المحتمل أن يرتاح الجميع الى كل جزء من الإصلاحات المقترحة. ونحن، الدول الأعضاء، علينا أن ننظر الى مقترحات الأمين العام برمتها، وأن نرقى فوق المصالح الوطنية الضيقة، وأن نجد حلا توفيقيا لكل خطوة تقربنا من أمم متحدة أكثر تركيزا، وأكثر كفاءة، وأكثر شفافية، وأكثر ديمقراطية. وليتوانيا على استعداد للاضطلاع بدور نشط في التوصل الى اتفاق حول هيكل للأمم المتحدة تنعكس فيه طبيعة ولاية الأمم المتحدة ووظائفها الأساسية: وهي صيانة السلام والأمن، والتنمية المستدامة، وتعزيز حقوق الإنسان، والمساعدات الإنسانية، والتقدم الاجتماعي والاقتصادي. ويجب أن يوضع كل ذلك داخل إطار زمني صارم. وإلا، فإن الافتقار الى الديناميات في العملية التفاوضية سيؤدي اليه فقدان الاتجاه.

وما يشغلنا بصفة خاصة هو أن الصعوبات المالية التي تواجهها المنظمة تؤثر على أدائها وتعرض عملية الإصلاح للخطر. وستفي ليتوانيا بالتزاماتها المالية للأمم

المتحدة، وتحث الدول الأخرى على أن تحذو حذوها. وفي الوقت ذاته، يجب أن يعكس تمويل الأمم المتحدة قدرة كل دولة على الدفع. ويجب أن يزال مشروع الحدود من الجدول الجديد للأنصبة المقررة الذي سيجري التفاوض بشأنه في فصل الخريف الحالي. وتواصل ليتوانيا تأييد مجموعة المقترحات الشاملة التي قدمها الاتحاد الأوروبي بهدف وضع المنظمة على أساس مالي سليم وقابل للتنبؤ به.

ومع أن إصلاح مجلس الأمن بدأ بوصفه عملية منفصلة، فإنه الآن جزء من المجموعة الكاملة لإصلاح الأمم المتحدة. وهو مستلهم من الإدراك العام بأن الأوان قد آن ليكون تكوين المجلس انعكاسا للواقع الجديد في السياسة العالمية. فلدينا الآن عدد أكبر من الدول القادرة على الخدمة الدائمة في مجلس الأمن والمستعدة لهذه الخدمة مما كان عليه الحال عند إنشائه. وألمانيا واليابان دولتان من تلك الدول. وآسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية تتطلع أيضا تطلعا مشروعا الى أن تحظى بمقاعد دائمة جديدة. وهناك دول أخرى ينبغي أن تحظى مساهماتها في تحقيق أهداف الأمم المتحدة بتقدير أكبر وتفهم أفضل لمصالحها.

نريد إصلاحا شاملا للمجلس يزيد بمقتضاه عدد مقاعد الدول غير الدائمة أيضا. ومجموعة دول أوروبا الشرقية، التي ازداد عددها أكثر من الضعف خلال الأعوام القليلة الماضية، تستحق مقعدا إضافيا واحدا على الأقل. وموقفنا في هذا الصدد حازم جدا.

ونحتاج أيضا الى مجلس أمن أكثر شفافية وديمقراطية. ولكن أهم ما في الأمر أن يستمر الإصلاح في تقدم. وقد كانت مناقشات العام الحالي منتجة، بفضل جهود السفير غزالي، الرئيس السابق للجمعية العامة. وآمل أن تحافظ العملية على زخمها.

وفي فترة ما بعد المواجهة، هناك أسلحة بصورة مفرطة في كل أنحاء العالم. ومن حسن الحظ أن هناك اليوم مزيدا من الأدوات التي تتحكم في انتشار أكثر الأسلحة فتكا. وفي العام الماضي اعتمدنا معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي خطوة رئيسية في نزع السلاح النووي الذي يمكن تنفيذه عند السعي الى تحقيقه في خطوات متعاقبة. وينبغي أن تكون الخطوة التالية حظر انتشار المواد الانشطارية لأغراض انتاج الرؤوس الحربية النووية.

وقد انصب اهتمام العالم على مفاوضات أوسلو حول الاتفاق على حظر سلاح من أكثر الأسلحة وحشية، وهو الألغام البرية المضادة للأفراد. ونحن نؤيد هذه الجهود، وهي تتطلب التعمق في إعادة التفكير في استراتيجيات الدفاع الوطني في بلدان عديدة، ومنها ليتوانيا. وسوف تساعد تدابير بناء الثقة والتعاون الأمني على سمو الشواغل الإنسانية على الأغراض العسكرية.

ولدينا إيمان بالجهود الإقليمية والثنائية التي تستهدف نزع السلاح. وقد بدأت أوروبا السير على طريق تشديد متطلبات وضع القوات التقليدية من خلال تعديل معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. ونحن نؤيد هذه العملية ونرى أنها يمكن أن تكون نموذجا يحتذى في مناطق أخرى.

ومع أنه جرى تخفيض مجموع عمليات حفظ السلام وقلص متوسط حجمها في السنوات الأخيرة، فإنها لا تزال الأداة الرئيسية المتاحة للأمم المتحدة في تصريف مسؤوليتها الأساسية تجاه صون السلم والأمن الدوليين. وتعمل ليتوانيا، مع استونيا ولاتفيا ومع بولندا، على تشكيل وحدات مشتركة لحفظ السلام. وفضلا عن الهدف الحقيقي لهذه الممارسة المتمثل في الإسهام في مقاصد الأمم المتحدة، فإنها في حد ذاتها دليل على الفهم والتعاون الكاملين بين البلدان المتجاورة في منطقتنا.

وقد شهدنا في السنوات الأخيرة زيادة في دور ووظائف الشرطة المدنية الدولية في عمليات حفظ السلام. ويمكن لقوات الشرطة المدنية أن تلعب دورا رئيسيا في إعادة بناء الشرطة الوطنية والنظام القضائي الوطني واستعادة النظام المدني ودعم سلطة القانون وتيسير المصالحة الوطنية، وذلك من خلال مساعدة قوات الشرطة المحلية. ومن المرجح أن تزداد الحاجة إلى المساعدة من الشرطة المدنية الدولية. ويمكن تلبية الزيادة على الطلب بواسطة ترتيبات الأمم المتحدة الاحتياطية الفعالة، والمصممة بغرض توسيع قدرة المنظمة على الانتشار السريع. وقد قررت ليتوانيا الانضمام إلى نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية لعمليات حفظ السلام. وسأقدم اليوم في وقت لاحق إلى

الأمين العام وصفا مفصلا لإسهامنا المتاح بصورة دائمة، والذي يضم ضباط شرطة مدربين جيدا.

إن الدول في جميع أنحاء العالم تواجه تحديات من ظواهر معينة لا تعرف حدودا ولا يمكن معالجتها إلا بإجراء مشترك. ومن بين هذه التحديات مكافحة الجريمة الدولية والاتجار غير المشروع بالمخدرات والإرهاب، وضمان حماية البيئة وتقديم المساعدة الإنسانية.

وتؤيد ليتوانيا تأييدا حارا جهود الأمين العام الإصلاحية الرامية إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة، من خلال كياناتها في فيينا، على التصدي، بصورة متماسكة ومنهجية، للأخطار التي تهدد استقرار وتنمية المجتمع الناتجة عن الجريمة العابرة للحدود في جميع مظاهرها. وحكومة ليتوانيا، من جانبها، مصممة على تعزيز الهياكل الإقليمية التي تكافح الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وعلى تنفيذ الاتفاقات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف المعقودة في هذا الميدان تنفيذا كاملا.

ونتطلع أيضا إلى دورة الجمعية العامة الاستثنائية التي ستعقد في عام ١٩٩٨، والتي ينبغي لها أن تمكن المجتمع الدولي من تطوير استراتيجيات جديدة ومحسنة لمعالجة مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

ومع أن دورة الجمعية العامة الاستثنائية التاسعة عشرة لم تكن معلما بارزا على طريق النجاح، واختتمت بعدد قليل من الالتزامات، فإننا نعتقد بقوة أن الإرادة السياسية التي تجلت بحضور عدد كبير من رؤساء الدول والحكومات ستترجم إلى عمل. وستكون الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، الذي سيعقد في كيوتو، في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، مناسبة أخرى لإظهار جدية نوايانا بصدد حماية البيئة والاتفاق على أهداف محددة لتخفيض انبعاث غازات الدفيئة، وهو ما لم يتحقق في الدورة الاستثنائية.

وستتيح الذكرى السنوية الخمسون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان فرصة عظيمة لنرى ما الذي تم عمله، وما الذي يمكن أن يعمل لحماية واحترام حقوق الإنسان الأساسية على الصعيد الدولي.

إننا نرحب بتعيين السيدة ماري روبنسون مفوضة سامية لحقوق الإنسان، ونعرب عن تأييدنا للإصلاحات الهيكلية لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومركز حقوق الإنسان. وينبغي لإعادة الهيكلة الداخلية لهيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أن تسير جنبا إلى جنب مع التعاون الوثيق في قضايا حقوق الإنسان بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية من قبيل مجلس أوروبا ومنظمة التعاون والتنمية في أوروبا وغيرهما.

وتهدد الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين الاستقرار في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية. ونحن نعتقد أن المعاهدات الخاصة بإعادة الدخول المعقودة بين دول المنطقة يمكن أن تكون أداة رئيسية لمكافحة هذه الأخطار. وتحث ليتوانيا دول رابطة الدول المستقلة، التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية عام ١٩٥١ بشأن مركز اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧، على الانضمام إليهما، وأن تعمل أيضا على تقوية المؤسسات الوطنية المسؤولة عن إدارة تدفقات اللاجئين.

إننا نؤمن بالأخذ بنهج إقليمي لمعالجة القضايا الإقليمية. ونحن نشيد باعتماد الأمم المتحدة على المنظمات الإقليمية. ومنظمة التعاون والأمن في أوروبا مثال جيد لما يمكن أن تفعله مؤسسة إقليمية محدودة الميزانية بدلا من إلقاء العبء على كاهل الأمم المتحدة. ومنظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي مثال جيد آخر. فسجل هاتين المنظمتين في يوغوسلافيا السابقة أفضل بكثير مما كانت ستنجزه الأمم المتحدة لو أنها تعاملت مع الحرب بمفردها.

وبالإضافة إلى التدابير الأخرى الرامية إلى زيادة تعزيز السلم، أصبحت علاقات حسن الجوار حيوية للأمن والاستقرار الإقليميين. وقد بذلنا قصارى جهودنا لإقامة علاقات ودية مع جيراننا والحفاظ عليها، كما اتخذنا في نفس الوقت خطوات عملية للاندماج في الاتحاد الأوروبي ومنظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي. وسيكون لانضمام ليتوانيا إلى المؤسسات الأوروبية والمؤسسات الممتدة عبر الأطلسي أثر كبير على الأمن والاستقرار الدائمين. وبالأمس، اقترح السيد بريماكوف، وزير خارجية روسيا، نموذجا مختلفا لأمن منطقتنا. إلا أن إيجاد بديل لاندماجنا في المؤسسات الممتدة عبر الأطلسي لا

يتمشى مع رؤيتنا. وقد تلقى مؤتمر فيلنيوس الدولي، المسمى "تعايش الدول وعلاقات حسن الجوار - ضمان للأمن والاستقرار في أوروبا". الذي استضافه الرئيس الغيرداس برازوسكاس، رئيس ليتوانيا، والرئيس الاسكندر كواسنيوسكي، رئيس بولندا، في أيلول/سبتمبر من هذا العام، وحضره ١٢ رئيس دولة وحكومة، تحية مشتركة من الرئيس رومان هيرتسوغ، رئيس المانيا، والرئيس جاك شيراك، رئيس فرنسا. وقد كتبا:

"لقد آن الأوان لتشجيع ثقافة التعاون والحوار في جميع أنحاء أوروبا وتذليل الطاقات السياسية لشعوبنا لتحقيق الوفاق والتفهم. ... فبروح الوحدة والانتماء للجماعة والصداقة وعلاقات حسن الجوار، وكذلك الفهم المتبادل، سنتمكن من بناء مستقبل قارتنا".

وهنا في الأمم المتحدة أود أن اقتبس هذه الجملة ولكن بوضع الكلمة الأخيرة "قارة" بصيغة الجمع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ميغيل أنجيل بورللي ريفاس، وزير خارجية فنزويلا.

السيد بورللي ريفاس (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إذ أتكلم هنا باسم بلدي، أود أن أهنئ السيد كوفي عنان، الأمين العام الجديد، الذي يواجه لأول مرة الآن، بعد تسعة أشهر من توليه مهام منصبه، مسؤولية دورة للجمعية العامة من المرجح أن تكون دورة جد وعمل مذكور. ونظرا لخبرته الواسعة، فإنه يدرك جيدا أن هيبة ونفوذ مركزه الهام ينبثقان من الحيادية التي تضعه فوق جميع ضغوط المصالح وترفعه إلى وضع الحكم الدائم بين الجميع، وتجعله رمزا للمنظمة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بانو (توغو).

أود أيضا أن أتوجه بتهانئي إلى وزير خارجية أوكرانيا، السيد هينادي أودوفينكو على تعيينه رئيسا للجمعية في هذه الدورة.

إن السرعة التي تسير بها الأحداث اليوم تجعل الموضوعات التي نظرناها في العام الماضي تبدو عتيقة. ومع ذلك، وما دمنا لم نهتد حتى الآن إلى حلول لأكثر المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي إلحاحا، فمن المنطقي أن نظل نعاود دراسة المشاكل التي تهم كل عضو في ذلك المجتمع، والمجتمع ككل الذي يجد نفسه الآن في خضم عملية تغيير تاريخية.

ولا مفر لنا إذن من أن نتكلم مرة أخرى عن حقوق الإنسان، مثلا، وسيادة القانون والانتخابات الحرة، والحرب ضد المخدرات والفساد، ونزع السلاح والإرهاب وغير ذلك من القضايا الملحة التي تبرز بصورة ثابتة في جملة شواغلنا وفي أعمالنا هذه الأيام.

ولا بد لي من أن أسجل أن حكومة فنزويلا اتخذت تدابير بشأن جميع هذه المسائل لضمان الاحترام المتزايد لحقوق الإنسان وشن الحرب على المخدرات، ومواصلة تعزيز نزع السلاح، والمساعدة في محاربة الفساد. وليس من السهل، بطبيعة الحال، على أي بلد أن يبقى صفحته ناصعة البياض. والنوايا الحسنة لأية حكومة تجاه حقوق الإنسان ستواجه دائما وعلى الفور بالعنف الداخلي المتكرر والعناصر الجامحة التي لم تروض بعد، كما هو الحال بالنسبة للأمثلة التي تعرضها باستمرار وسائط الإعلام السمعية والبصرية في البلدان مقدمة النمو. ولكن الإرادة موجودة والجهد يبذل لجعل وكالات الحكومة على وعي متزايد بعزمنا المعقود على حماية حقوق الإنسان وضمانها.

وأود أن ألقي الضوء على العمل الذي أنجزه أول مفوض سام للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وزير خارجية اكوادور السيد خوسيه أيالا - لاسو، وأن أرحب بالمفوضة السامية الجديدة، رئيسة ايرلندا السابقة، السيدة ماري روبنسون، التي يتمنى لها بلدي كل النجاح في المهمة التي تنتظرها، وهي مهمة مثيرة وعسيرة في وقت واحد.

وفيما يتعلق بالفساد والإرهاب ونزع السلاح، فإن بلدي، الذي اقترح اتفاقية البلدان الأمريكية - وهي أول اتفاقية من نوعها في العالم - وتمكن من إقرارها في آذار/مارس ١٩٩٦، لا يزال صامدا في جهوده من أجل ضمان أن يكون كل بلد على وعي بضرورة معاقبة مرتكبي أعمال الفساد في الحكومة - وهي أعمال كانت تواجه بقدر كبير من التسيب. وربما لا يكون من الممكن استئصال الفساد من جذوره، ولكن سرعة إنزال

العقـــاب - بالقضـــاء على الحصانة ضده - ستجعل هذه الأعمال تنطوي على مخاطرة.

وما زلنا مؤيدين متحمسين لجميع المبادرات الرامية إلى الحـــد من تجارة السلاح. وفضلا عن كوننا مدركين لوجـــود أسواق حرة تخرج دائما عن سيطرة الحكومة، يقلقنا أن البلدان الصناعية، برفع الحظر في هذا الميدان، قد تبدأ في التحرك في الاتجاه المعاكس، وتشجع بيع الأسلحة في كل مكان تحت ضغط الصناعات العسكرية التي تمارس أقصى درجات النفوذ.

وقد ساند بلدي بحزم برنامج إزالة الألغام البرية التي تزرع مبعثرة بمئات الملايين في أراضي كل قارة دون ترو أو إحساس بالمسؤولية، والتي يقع ضحيتها في كل يـــوم عـــدد كبير من الأبرياء ولا سيما الأطفال الذين أصبحت أطرافهم المبتورة بفعل الألغام البرية تذكرة دائمة بحاجتنا إلى كفالة العدالة للبشرية.

وحقيقة أن فنزويلا لها جارة ما زال جاريا فيها زراعة المخدرات غير المشروعة وتجهيزها وبيعها، تجعلنا في وضع مؤسف أصبحنا فيه جزءا من طريق إمداد المخدرات، وداخل منطقة نفوذ أموال المخدرات. وهذا ما دعا حكومة فنزويلا إلى اتخاذ كل الحيطة لإبقاء هذا الخطر عند حده الأدنى. فهي تكافح الاتجار فيها على الأرض وفي البحر والجو، كما صادرت شحنات كبيرة من المخدرات ومنحت المسؤول عن كل الإجراءات الحكومية ضد هذا العدو اللدود للجنس البشرية رتبة وزير.

وغني عن القول إننا نتطلع بأمل إلى دورة الجمعية العامة الاستثنائية المقبلة بشأن الإتجار غير المشروع بالمخدرات والتي ستعقد بناء على طلب المكسيك. ويحدونا الأمل في أن تتوصل تلك الدورة إلى حلول واضحة تمكننا من شن حرب أكثر نجاحا على هذا الوبال، وأن تضع نهاية، قبل كل شيء، لمسألة غسل الأموال التي لم تحقق فيها جهود الحكومات حتى الآن أي نجاح يذكر.

ومـــع انتشار تهديد الأعمال الإرهابية التي تزداد في كل يوم قسوة وبشاعة في كل مكان في العالم - وإلى حد بعيد هنا في قارتنا الأمريكية، اهتمت فنزويلا بضمان أن يكون المجتمع الدولي على وعي متزايد بمسؤولياته في الجهـــود المشـــتركة لإقرار اتفاقية لقمع التفجيرات الإرهابية. وتلك الاتفاقية تنظر فيها الجمعية حاليا من خلال لجنة ستكمل عملها عما قريب.

حينما أقرت اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد، أعربنا عن أملنا في أن تتناول الأمم المتحدة هذا الموضوع في يوم مـــن الأيام، حيث أن إغفال المعايير الأخلاقيـــة الـــذي شجع هذه الجريمة كان ظاهرة عالمية وليست قاصرة على البلدان الأمريكية وحدها، وذلك لوضع اتفاقية دولية تجسد القلق الذي تشعر به جميع البلدان من هذه المشكلة، وتسخير الاستعداد العام من أجل وضع حد للحصانة من العقاب. ويبدو أن الوقت قد حان لأن تعمل الدول الأعضاء في هذه المنظمة يدا واحدة للقضاء على التهاون الذي تقابل به في كل القارات هذه الآفة التي نكبت بها السياسات والإدارات، هذه الآفة التي لا تجد في التخلف مرتعها، بل في التدهور الأخلاقي في الدولة والمجتمـــع؛ وهـــي آفـــة تعرقل على نحو خطير ومتزايد التجـــارة التـــي تعـــد عنصـــرا أساسيا في العولمة الاقتصادية.

وقد رحب بلدي بفكرة إجراء تغييرات ليس فقط في هيكل هذه المنظمة التي بلغت من العمر ٥٠ عاما، بل حتى في فلسفتها أيضا. وما دامت حياة شعوب هذا العالم قد مرت بكل هذه التغيرات العميقة، فلم يعد هناك مبرر لأن تظل الأمم المتحدة التي تمثلها جميعا دون مساس.

وقد درسنا مختلف خطط الإصلاح ولاحظنا الجهود التي بذلها رئيس الجمعية العامة السابق على مدى الأشهر القليلة الماضية لكي يحقق - على الأقل - بعض التغييرات الأساسية في المنظومة أثناء فترة ولايته. ورغم اعتقادنا بأن هذه المسألة عاجلة وحان أوانها، فلا نرى أن هناك توافقا وشيكا في الآراء حول الإصلاحات المقترحة والتي تتعلق في المقام الأول بعضوية مجلس الأمن. وعلى كل، فمن باب الإنصاف أن نعترف بالجهود الجادة المبذولة لإنهاء الركود الذي حل بهذه المنظمة والشروع في النقاش الذي بدأ لتوه.

إن فنزويلا تؤيد زيادة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن شريطة ألا يكون هناك تمييز من أي نوع، وأن تؤخذ في الاعتبار على النحو الواجب مصالح المجتمع الدولي،

بما في ذلك التمثيل المنصف لجميع المناطق الجغرافية، بما يتفق والظروف الجديدة الأخرى.

ونرى أن التوقعات كبيرة والآمال عظيمة في أن تصبح الأمانة العامة أكثر كفاءة وأن يتسنى التخفيف من أعباء نفقاتها المتوقعة. ومن الأساسي أيضا أن تدفع الدول الأعضاء اشتراكاتها في الوقت المحدد، فلا يمكن لأحد منا أن يرفض الوفاء بالتزام قبله بحرية، ولا أن يجعل الدفع مشروطا على نحو يشكل تهديدا للمساواة بين الدول ولكرامة هذا المحفل العالمي الذي نمثل جزءا منه.

إلا أن موقف بلدي لا ينحصر في ذلك فقط. فهو يتجاوز تحليل مدى ملاءمة حق النقض وقواعده إلى إلغائه كلية. وهو موقف يتعلق بإصلاح الأمانة العامة نفسها وبالقضايا الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما تمويل التنمية، كما هو مقترح في الوثيقة ذات الصلة. ولهذا السبب نرى أنه ينبغي النظر في الأفكار التي أعرب عنها مؤخرا كل من مجموعة الـ ٧٧ وحركة عدم الانحياز، ليس فيما يتعلق بهذا الموضوع فقط، بل بالنسبة أيضا لتوافق الآراء بشأن الإصلاحات الأخرى.

إن فنزويلا تؤيد فكرة عقد مؤتمر دولي معني بالتمويل من أجل التنمية، بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، بغية اقتراح آليات مبتكرة وجريئة في هذا المجال. ويجب أن تشمل هذه الآليات تعبئة موارد رأس المال من أجل الاستثمار في البلدان غير الصناعية، وفي الوقت نفسه، فتح الباب أمام الفرص التي يتيحها القطاع الخاص.

وبإمكان المنظمات غير الحكومية - ذات النشاط المتزايد في عالم اليوم - أن تسهم بشكل أكبر حتى مما هو عليه الآن في السعي لبلوغ أهداف ميثاق الأمم المتحدة في هذا الميدان. وقد شرع بلدي في جولة مكثفة من المشاورات مع هذه المنظمات فيما أسماه "الحوار بين المؤسسات الحكومية الكبرى والمنظمات غير الحكومية"، بغية وضع خطة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها واحترامها في فنزويلا.

وقد رحبنا باتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية بوصفها مبادرة جيدة الإعداد. ولهذا السبب قامت فنزويلا بدور نشط في المراحل المتعددة لصياغة الوثيقة، التي تطلبت أعواما من العمل، وأدت إلى النجاح في إبرام وثيقة تحتوي تقريبا على جميع الأحكام المعنية بهذه المسألة الموجودة في القانون الدولي. ولقد وقع بلدي على الاتفاقية بالأمس، ونحن نحث البلدان الأخرى على أن تفعل الشيء نفسه.

وبما أن فنزويلا كانت دائما مؤيدة لإنشاء محكمة جنائية دولية، نود أن نوجه الاهتمام لما قام به المجتمع الدولي للتعامل مع الجرائم الدولية المرتكبة ضد السلم والأمن والمعاقبة عليها، أولا بإنشاء محاكم مخصصة وثانيا بإنشاء هيئة دائمة مثل تلك المحكمة. وبعملنا على هذا النحو لإضفاء الطابع المؤسسي على العزيمة السياسية للدول وتركيزها، سنساعد على الحيلولة دون إمكانية أن يغتر المنتصرون في النزاعات فيصبحوا قضاة يحاكمون المهزومين.

وربما كان هذا هو الوقت المناسب والمكان المناسب للإشارة إلى الجماعة الأيبيرية - الأمريكية التي تشترك فنزويلا في عضويتها، والذكرى الخمسمائة للمرة الوحيدة التي رسا فيها كريستوفر كولومبس على أرض القارة الأمريكية في رحلاته البحرية.

ومنذ عام ١٩٩١، بعد اكتشاف أمريكا بـ ٥٠٠ عام بفضل مبادرة من ملك اسبانيا، فإن البلدان الإحدى والعشرين التي تشترك في الاعتزاز بشرف انتمائها للجماعة الأيبيرية - الأمريكية تجتمع مرة كل عام، في مدينة مختلفة كل مرة. وأقول "الاعتزاز" لأن كلا من اسبانيا والبرتغال، في مساعيهما الاستعمارية، قد انتهجتا نهجا تبشيريا. ففي الوقت الذي قامتا فيه بفرض إرادتهما السياسية وحكمهما الإقليمي، قامتا أيضا بنشر المسيحية ونقل حضارتهما وثقافتهما الأوروبيتين. وبالتالي، ففي أمريكا الاسبانية والبرتغالية، تأصل اختلاط الدماء والثقافات، مما جعل عالمنا مختلفا، فهو عالم يتميز بمذهب المساواة الاجتماعية، والتسامح الديني، وحرية صلبة وعميقة الجذور. إن آثار هذه الحالة، التي تميز الوجود الأمريكي وتوحده من الشمال إلى الجنوب، تجعل هذه الجماعة جماعة متميزة. وهذه الحالة لا تعزل الجماعة عن الآخرين، بل تؤكد، في عصر العولمة هذا، الملامح الخاصة جدا للهوية الأيبيرية الأمريكية.

وقد تطورت هذه الفكرة بشكل جيد بدءا من غوادالاهارا، ثم مرورا بمدريد، وسلفادور دي باهيا، وكارتاخينا، وباريلوتشي، وسانتياغو. وسيعقد مؤتمر القمة السابع في جزيرة مارغريتا في بلدي.

وبما أن البلد المضيف هو الذي يقترح الموضوع الرئيسي للنقاش في كل اجتماع، فقد اقترح رئيس جمهورية فنزويلا، فخامة السيد رافاييل كالديرا، موضوعا عاما هو "القيم الأخلاقية للديمقراطية"، وهو اقتراح قوبل بحماس كبير.

وحكومة فنزويلا وحكومات البلدان العشرين الأخرى الأعضاء في الجماعة الأيبيرية - الأمريكية تشدد على أن وجود الديمقراطية الرسمية لا يكفي إذا كان الفساد مستشريا، وعدم الكفاءة مستمرا، وإذا كانت العدالة غير فعالة أو إذا كان عمل القطاعات الديمقراطية غير مرض ولا يتسم بالشفافية.

ومن ثم فإن هذا الموضوع العام يتضمن قضايا أخرى محددة جدا متعلقة بالعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان وشفافية الانتخابات وصدق الأحزاب السياسية، وما لا مفر منه، وهو صدق الإعلام. وهذه هي نواة جدول أعمال الاجتماع المزمع عقده في ٨ و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر في جزيرة مارغريتا.

ومن الملائم أن أوضح لهذه الجمعية أن هناك أسبابا جيدة وراء اختيار جدول الأعمال هذا. فالتغيرات الاقتصادية والاضطرابات السياسية في عالمنا جلبت الفوضى على مجموعة القيم التي كانت تمثل، حتى عهد قريب، أساس حياة البشر.

إن ضعف العدالة الاجتماعية أمر مؤسف. وفي عدد غير قليل من البلدان، أثرت التعديلات التي كان لا بد منها على مستوى الاقتصاد الكلي على أعداد ضخمة من الناس هم ضحايا الظلم والذين لا يمكنهم، ذهنيا أو جسديا، أن يتعاملوا مع هذه التغيرات، فأضحوا أسوأ مما كانوا عليه من قبل. ويجب فعل شيء لتحسين مصير هذه الأعداد الضخمة من الناس خلال فترة انتقالية مؤلمة مع ضرورتها.

إن مسألة حقوق الإنسان التي ذكرتها على نحو موجز في بداية بياني هي قضية هامة وحيوية، ولن يستغرب لو أنها، في يوم من الأيام، حلت محل "الديمقراطية" مصطلحا ومفهوما. وبعض البيانات المتعلقة بهذه المسألة ربما تكون قد اتسمت بالمبالغة تحت تأثير حرارة المشاعر لحظة إعدادها. إلا أن الحقيقة هي أننا يجب أن نتقدم بحزم إلى الأمام نحو زمن يشعر فيه كل إنسان، دون استثناء، حيال أخيه الإنسان بالاحترام نفسه الذي يطلبه لنفسه. وهذه مسألة تعليم وتدريب وعزيمة من جانب الحكومات، حتى لا تؤدي الأمثلة السيئة من البلدان الأكثر نموا التي تنتقل عبر وسائط الإعلام بالبلدان النامية إلى الاستمرار في انتهاك هذه الحقوق.

وعلى الرغم من أن الديمقراطية قد تأصلت في جميع البلدان تقريبا في منطقتنا - وهي أمنية العصر الظاهرة - فهي تواجه الآن أخطارا متعددة، مثل الانتخابات التي تقوم الجريمة المنظمة الدولية بتزويرها. وأشد هذه الحالات خطورة على وجه التحديد هي الحالة المتعلقة بالدور المؤثر الذي يقوم به الإتجار في المخدرات وغسل الأموال في الانتخابات، مما يؤدي إلى أن تصبح الجريمة متداخلة تداخلا شديدا مع السلطة السياسية.

إن موقف بلدي في هذا الصدد يتمثل في تحذير الأحزاب السياسية أن تتأكد من شفافية حملاتها الانتخابية بإبقاء هذه الحملات قصيرة ومحددة بغية تحاشي أي تأثير مالي غير سليم.

إن الديمقراطية، بمحض طبيعتها، نظام للأحزاب السياسية. وليس ثمة نظام ديمقراطي بدون أحزاب سياسية. إلا أن من الواضح أن سقوط الديمقراطية يرجع دائما إلى استهتار الأحزاب السياسية التي تستند إليها، حينما تغرى، وقد تركت جانبا أخلاقيات خدمة الناس والمثالية والكفاءة، باستغلال موارد الدولة باستخدام حملات انتخابية مطولة ومعقدة ومكلفة. ويبدو أن الوقت قد حان للعودة إلى الأفكار السياسية القديمة أو لابتكار وسائل جديدة للتعبير، بغية علاج الديمقراطية وتنشيطها.

وكان رد فعل العديد من الناس إبداء شكوكهم ومخاوفهم عندما أثير موضوع حقوق الشعوب في الحصول على المعلومات الصحيحة. وتدعي وسائط الإعلام أن هذا الاقتراح ينطوي على مخاطر مستترة. ومع ذلك، فإن القصد المباشر من هذا الاقتراح هو تعزيز

تأثير وسائط الإعلام في وقت تشغل فيه المقام الأول بالفعل. ونحن نعتبر هذا الحق متمما لحق وسائط الإعلام في الاضطلاع بأنشطتها بحرية مطلقة، نظرا لحقيقة أن المجتمع بدوره يطمح بحق إلى تلقي معلومات صحيحة ودقيقة وصادقة.

وفي عصر تحظى فيه وسائط الإعلام بأفضل التكنولوجيات المذهلة - من قبيل التكنولوجيات التي توفر الاتصال الفوري - لا يوجد تفسير لوجود معلومات تعمل على تشويه الحقيقة أو تمويهها أو التلاعب بها. وإن كل ما نعطي وسائط الإعلام من قوة ضرورية لقيم الديمقراطية، من شأنه أن يذهب سدى لو خرجت وسائط الإعلام عن دورها وبدأت تفصح عن آرائها بدلا من نقل الأنباء، أو جعلت نفسها جزءا من النقاش اليومي للأفكار المطروحة.

إن ما تأمل فنزويلا في أن يتم التوصل إليه من هذا النقاش هو توضيح المسؤوليات التي يجب على كل طرف أن يضطلع بها في جو ديمقراطي، ووسائط الإعلام أطراف مهمة جدا. وذلك الأمر هو سبب هذه المبادرة: أي تحذيرها وتنبيهها، ليس عن طريق اقتراح القواعد، بل عن طريق مناشدتها أن تستلهم الإحساس بالمسؤولية النابع من ضميرها فيما يتعلق بالدور الجدير بالثناء الذي يجب أن تضطلع به المعلومات في بناء مجتمع تسوده السلامة والطمأنينة.

ومتابعة للملاحظات التي أدليت بها عن الإصلاح في مؤتمر القمة الأيبيرية - الأمريكية الذي عقد في فنزويلا هذا العام، أود أن أشير إلى الذكرى السنوية الخمسمائة لليوم الذي وطأ فيه كريستوفر كولومبس البر الأمريكي، في شبه جزيرة باريا في فنزويلا، وكان ذلك في آب/أغسطس ١٤٩٨. فحتى ذلك الوقت كانت أعمال الاستكشاف التي قام بها مكتشف العالم الجديد مقتصرة على جزر البحر الكاريبي. ولم يكن متأكدا تماما من أنه كان يقف على البر الأمريكي عندما وصل في عام ١٤٩٨ إلى ماكورو وهي قرية صغيرة تقع على الساحل الشرقي لفنزويلا، بيد أنه شعر بالدهشة بالتأكيد فيما كان يشهد اندفاع تيار قوي تغلب على الأمواج الخفيفة الأمر الذي أعطى برهان على وجود نهر عظيم هو نهر أورينوكو. وهذا الحدث كان هاما للغاية بالنسبة لبلدي ونحن نخطط للاحتفال به على نحو مناسب. وكان ذلك الوقت هو الوقت الوحيد الذي وقف فيه الأميرال العظيم على اليابسة التي أطلق عليها اسم "أرض النعمة الإلهية". ويحدونا الأمل بهذا الإعلان أن يشاركنا المجتمع العالمي احتفالنا.

وفي الختام، أود أن أعرب عن ثقة فنزويلا بقدرة المنظمة على العمل كحكم دائم للسلام والتنمية. وثمة حاجة كبرى كل يوم إلى أن تعمل الأمم المتحدة بوصفها صوت وضمير البشرية، ولكن دون أن تعمل على الإطلاق كناطق رسمي أو أداة لأية مجموعة أو منطقة أو مصلحة سوى للمجتمع الذي أنشأها، وهي محوره.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي وزير الشؤون الخارجية والتجارة الدولية والعبادة في الأرجنتين، معالي السيد غيدو دي تيا، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد دي تيا (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): لقد اقتربنا في السنوات الأخيرة، لحسن الحظ، من تطبيق المُثل المنصوص عليها في ديباجة ميثاقنا. وخطونا خطوات واسعة نحو تحقيق مثال السلام والأمن. وعززنا احترام حقوق الإنسان ووسعنا نطاقه؛ وعملنا على تعزيز وتطوير القانون الدولي ووسعنا نطاق قانون الجزاء الدولي بصفة خاصة؛ وقمنا بإرساء الأسس لتتحمل الدول مسؤولية أكبر عن النهوض بالتقدم الاجتماعي.

ولكن حتى مع اقترابنا من تحقيق هذه الأهداف، نرى تغيرات سريعة تحدث في بلداننا وفي العالم الأمر الذي يمثل تحديا جديدا ومعقدا للمنظمة. ويبدأ التحدي عندما نلاحظ أن فوائد العولمة تقصر عن تمكنها من التخفيف من عبء حالة الحرمان البالغ الذي يعاني منه ما يزيد على ربع سكان العالم. كذلك، فإننا نرى بمزيد من الوضوح بروز تهديدات جديدة للأمن والتنمية من قبيل الاتجار بالمخدرات، والإرهاب، والفساد، وتعرض البيئة لاعتداءات غير مسؤولة.

إن عملية الإصلاح التي يقوم بها الأمين العام كوفي عنان يجب أن تبين في المقام الأول الدور الأساسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة. ونحن نعتقد أن ذلك الدور يبقى بلا شك صون السلم والأمن الدوليين. وبغية الاضطلاع

بهذا الدور، يجب أن نوجد عالما يمكن فيه تحقيق التنمية المستدامة، وتكون القاعدة فيه حكم القانون؛ واحترام حقوق الإنسان بما في ذلك احترام حقوق الشعوب الأصلية والأقليات؛ وعدم التمييز بسبب العرق أو الدين أو الجنس أو أي سبب آخر.

ولا بد للأمم المتحدة، عن طريق الجمعية العامة، أن تكون في طليعة من يعالج جميع هذه المسائل، وأن تضطلع بالدور الذي مكنها في الماضي من التغلب على الشكوك ونجاحها في مكافحة الاستعمار، وتأييد عدم الانتشار النووي، وحتى الأهم من ذلك تنبيه العالم للمخاطر الفادحة الناجمة عن التلوث البيئي، والتهميش، والفقر، والشكل الجديد للتلوث الأخلاقي ألا وهو الفساد.

وعلى الرغم من أن الإصلاح عموما أثار مشاعر الأمل، يجب أن نتغلب على مناخ الشك الموجود حاليا ونقدم الدعم للأمين العام. وفي عالم يتصف اليوم بالعولمة بصورة متزايدة، فإن الاستقلالية الذاتية التي اتصفت بها أعمال الدول سابقا أصبحت محدودة إلى حد كبير. ويحملنا هذا الأمر على إعادة تقييم المفهوم التقليدي للسيادة، وأعني بها إعادة تقييم مرنة وديناميةـ وليس إعادة تقييم جامدة. وإن الأرجنتين تشارك باقتناع في عملية الإصلاح، وتلتزم بمواصلة العمل بنشاط على تنفيذها.

إن مسألة الشرق الأوسط تمر بمرحلة صعبة. فعملية السلام التي بدأت في مدريد عام ١٩٩١ يجب بالضرورة أن تستمر مع تنفيذ اتفاقي أوسلو وواشنطن.

إننا نؤيد تأييدا كاملا الجهود الدؤوبة التي بذلتها قبل بضعة أيام وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، السيدة مادلين أولبرايت. ونحن على يقين بأن الزمن سيبين أن تلك الجهود كانت حسنة التوقيت وفي الاتجاه الصحيح.

ويؤيد بلدي، تأييدا راسخا، بالمثل، برنامج العمل على نطاق المنظومة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا، فضلا عن مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا التي أطلقها الأمين العام في آذار/مارس ١٩٩٦. ونعلق أهمية خاصة على تعبئة الموارد المالية للقارة الأفريقية، ونلاحظ مع الارتياح العلامات الأولى على تجدد النشاط في بعض المجالات الهامة جدا في تلك القارة.

وبالنسبة للأمن الدولي، نرحب باعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي نأمل التصديق عليها في المستقبل القريب. كذلك نعرب عن تأييدنا غير المشروط لعملية أوتاوا لحظر الألغام البرية المضادة للأفراد. وقد أوضحت التزامنا بهذه المبادرة النبيلة في عام ١٩٩٤ عندما عرضنا تولي مهمة إزالة الألغام المزروعة في جزر مالفيناس. نحن الذين زرعنا هذه الألغام ولذلك شعرنا بالمسؤولية. ونأمل أن يتسنى لنا قريبا التوصل إلى هذا الاتفاق الذي سيسمح لنا باستكمال تلك المهمة.

يتطلب السلام الدائم منح الوحدات العسكرية التابعة للأمم المتحدة القدرة على الانتشار السريع الفعال. لذلك تسعى الأرجنتين مع بلدان أخرى لتحسين آليات الانتشار. وفي هذا السياق اسمحوا لي أن أشير إلى أن الأرجنتين ستحتفل في العام المقبل بالعيد الأربعين لاشتراكها في عمليات حفظ السلام. وهذه مدة طويلة حقا.

إن حجم الآثار السلبية للصراعات الحالية على الأفراد يتطلب منا بذل أقصى الجهود لتقديم المساعدة الإنسانية. فهذه المساعدة تشكل عنصرا لا غنى عنه لبناء السلام. ولذا فإن مبادرة "الخوذ البيض" سمحت بتعبئة متزايدة للموارد البشرية والمالية وإعادة تقييم سليم لمعايير وإجراءات المساعدة الإنسانية.

وبغية توطيد السلام الدائم يجب ألا نسمح باستمرار الإفلات من العقاب عن الجرائم التي تنتهك ضمير الإنسانية. إن قيام مجلس الأمن بإنشاء محكمتي يوغوسلافيا السابقة ورواندا هو اعتراف بأن العدالة والقانون عنصران لا ينفصمان عن نظام الأمن الجماعي. وتؤيد الأرجنتين بقوة إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة عامة. ونأمل أن يتسنى لمؤتمر روما في سنة ١٩٩٨ تحقيق هذه المبادرة.

واسمحوا لي أن أقول أيضا إن حكومة الأرجنتين تعتزم بقوة مواصلة نضالها ضد سوء استعمال المؤثرات العقلية والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وكذلك ضد الجرائم المتصلة بهما.

وفي السياق دون الإقليمي نعتز بكون السوق المشتركة للمخروط الجنوبي (ميركوسور) ما فتئت تنمو على الصعيدين التجاري والسياسي، وهما صعيدان مترابطان، وبهذا تسهم في تحسين التكامل في نصف القارة. وميركوسور مثال واضح على الإقليمية المفتوحة. وهي لم تؤد إلى تشويه التجارة أو الانحراف بها. بل أدت، على العكس من ذلك، إلى توليد التجارة بين بلدان المنطقة ومع بلدان خارجها. وتعمل الأرجنتين بنشاط، بالاشتراك مع شركائها الآخرين في ميركوسور، لإنشاء منطقة أمريكية للتجارة الحرة. وميركوسور قدمت اقتراحا للتفاوض على هذه المنطقة الأمريكية للتجارة الحرة على أساس نهج مرحلي.

وفيما يتصل بالأمن الإقليمي اضطلعت الأرجنتين بدور ريادي في تخفيض التوترات المتبقية في المنطقة. وأسهمت في تحقيق أهداف عزيزة على دول أمريكا الجنوبية مثل حل مشاكل الحدود في مناخ من الثقة مع جيراننا وبدأت في تعزيز مواقف مشتركة تأييدا لتعزيز الديمقراطية والاستقرار السياسي والاقتصادي. وعلى هذا نقوم، عن طريق آلية التشاور والعمل السياسي المتضافر التابعة لمجموعة ريو، بتعزيز الإعلان المتعلق بالدفاع عن الديمقراطية الذي نعلق عليه أهمية كبيرة باعتباره وسيلة أخرى للنهوض بالسلم والأمن - وهي أهداف لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق ديمقراطية تمثيلية. كما نرحب بانضمام بوليفيا وشيلي عضوين كاملي العضوية في آلية ميركوسور للتشاور والعمل السياسي المتضافر.

ونحن نسعى مع جيراننا وأصدقائنا وشركائنا إلى تعميق الحوار بشأن الأمن والدفاع. ونقوم بمواءمة هذا الحوار مع الواقع الدولي والإقليمي الجديد، انطلاقا من اقتناعنا بأن الأمن يترسخ من خلال التكامل. والواقع أن أساس الأمن في المخروط الجنوبي هو الصداقة والود فيما بين بلدانه. وفي هذا الصدد، تزايد التعاون العسكري بتحقيق نتائج إيجابية من الشفافية وبناء الثقة المتبادلة. ونتيجة لهذه الجهود يحق لأمريكا اللاتينية أن تفتخر بالسلام والوئام اللذين يسودان حاليا بين دولها.

تبقى، مع هذا، مشكلة هامة لم تحل في منطقة جنوب المحيط الأطلسي هي مسألة جزر مالفيناس. ومرة أخرى، أؤكد مجددا الحقوق الشرعية لجمهورية الأرجنتين في هذا النزاع وأكرر نداءها من أجل حل سلمي دائم.

وتمشيا مع النداءات المتكررة للجمعية العامة ولجنة إنهاء الاستعمار نعتقد أن من الضروري استئناف المفاوضات بشأن جميع جوانب مسألة مالفيناس. ولا ينبغي لأي عضو في الأمم المتحدة أن يتنصل من التزامه بحل هذا النزاع بالوسائل السلمية حسبما يقتضيه ميثاق هذه المنظمة. وندعو الطرفين إلى الجلوس على مائدة التفاوض ومناقشة جميع المسائل ذات الصلة.

لقد قطعنا شوطا هاما مع المملكة المتحدة لتفادي معالجة النقطة الأخيرة هذه. وقطعنا شوطا هاما في مجال بناء العلاقات الثنائية مع المملكة المتحدة الأمر الذي يتجلى في زيادة العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية بين البلدين. وقد قمنا بإعادة خلق مناخ من الثقة المتبادلة في منطقة جنوب غربي المحيط الأطلسي، الأمر الذي يمكننا اليوم من التعاون في مجال صون الموارد الحية وفي مجال استكشاف واستغلال الهيدروكربونات. ولا شك أن هذه الأنشطة ستستفيد استفادة كبيرة من استئناف الصلات المباشرة بين الأرجنتين الأم والجزر، تلك الصلات التي ثبت أنها كانت مفيدة للغاية في الماضي. ولكن لا بديل عن الاتصالات الإنسانية بين الأفراد.

وإنني أثق بأن الحكومة البريطانية الجديدة ستصغي لندائنا وأن المجتمع الدولي سيقوم بحوار دون شروط مسبقة بغية إيجاد حل نهائي للنزاع على السيادة على جزر مالفيناس. وبالنسبة لأهالي الجزر، أود أن أؤكد مجددا التزامنا الحازم بالاحترام الكامل لأسلوب حياتهم وثقافتهم ومؤسساتهم، كما ينص على ذلك دستورنا الوطني.

إن لجنة إنهاء الاستعمار، التي لعبت، تاريخيا، دورا حاسما في هذا الميدان، أثبتت أنها أنسب محفل لمواصلة تناول الحالة في جزر مالفيناس والأقاليم غير المستقلة الأخرى. لذلك فإن البلدان الستة التي تتألف منها آلية ميركوسور للتشاور والعمل السياسي المتضافر أكدت من جديد أهمية عمل لجنة الـ ٢٤ بشأن عملية إنهاء الاستعمار، التي لم تستكمل حتى الآن. ونثق بأن اللجنة ستحقق فعاليتها بالكامل.

ثمة مسألة حيوية أخرى هي مسألة تشكيل مجلس الأمن الذي كان في عام ١٩٤٥ يستجيب للواقع الذي كان سائدا عند نهاية الحرب العالمية الثانية. بيد أن الحال لم يعد على هذا النحو. وفي عشية القرن الحادي والعشرين، ينبغي ألا نصمم نموذجا يضيف حالات تمييز جديدة لتلك التي ورثناها. إن من شأن هذا أن يشكل خطأ فكريا. والأرجنتين مع تفهمها لموقف كل دولة عضو بشأن هذه المسألة، ترى أنه لا يوجد حتى الآن اتفاق عام على زيادة عدد الأعضاء الدائمين. ونتفق جميعا على أن إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يجعله هيئة أكثر ديمقراطية وتمثيلية. ومن أجل بلوغ هذا الهدف، ينبغي لكل منطقة أن تتوصل إلى حل توفيقي دون ضغط أو استعجال.

وفيما يتصل بمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، اتفق مؤتمر قمة رؤساء دول مجموعة ريو على أن المنطقة ذاتها عليها أن تقرر كيفية شغل المقاعد المخصصة لها. وترى الأرجنتين أنه ينبغي إنشاء آلية مفتوحة للتناوب تمكن من مشاركة جميع الدول التي دللت على التزامها بالميثاق واحترامها له. وهذا من شأنه تجنب التمييز ضد بلدان مثل الأرجنتين تتحمل مسؤوليات مالية كبيرة. وقصارى القول إن موقف الأرجنتين يرمي فقط إلى تشجيع مشاركة واسعة من جانب جميع دول المنطقة دون استبعاد أحد أيا كان.

بيد أنني أجد لزاما علي أن أقول إن زيادة عدد الأعضاء ليست كل ما ينطوي عليه الأمر. فأساليب وإجراءات العمل تحتاج أيضا إلى تحديث، وفي هذا السياق، أوافق على التعقيبات التي أدلى بها ممثل نيوزيلندا.

ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن إصلاح الأمم المتحدة ينبغي أن يبنى بحكم الضرورة على أساسين رئيسيين. الأول أنه يجب أن يستجيب إلى احتياجات وتطلعات المجتمع الدولي. والثاني أنه ينبغي أن يعبر عن الاتفاق العام بين الدول الأعضاء. وبهذه الطريقة وحدها يمكن للمنظمة أن تحافظ على قيمتها العملية في القرن الحادي والعشرين.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كوامينا أهوا، الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية في غانا.

السيد أهوا (غانا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يهنئ وفد غانا سعادة السيد هينادي أودوفينكو على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين. إن خبرته الطويلة في شؤون هذه المنظمة والخصال العظيمة التي يأتي بها إلى هذا المنصب الرفيع تكفل لنا أن يكون عمل هذه الدورة مثمرا وبناء في ظل قيادته الحكيمة. وبلوغا لهذه الغاية يتعهد وفدي بتأييده له وتعاونه الكامل معه.

ويود وفدي أيضا أن يشيد إشادة خاصة بسلفه الموقر، سعادة السيد غزالي اسماعيل، الذي أدار أعمال الدورة الحادية والخمسين بحماسة وكفاءة باهرتين. وقد ترك الأسلوب الدقيق والنشط الذي اضطلع به بمسؤولياته كرئيس أثرا باقيا على عمل هذه المنظمة.

وإلى أميننا العام وابن بلدي، سعادة السيد كوفي عنان، نود أن نعرب عن تقديرنا العميق لمزاياه القيادية الباهرة. وإن شعب غانا ممتن للمجتمع الدولي لاختياره ابنا من أبنائه ليترأس هذه الهيئة السامية والهامة. وبعد مرور تسعة أشهر بالكاد على تسنم كوفي عنان مهامه الجسام أبدى طاقة لا تعرف الكلل والتزاما بإصلاح المنظمة وإدارتها الفعالة لتمكينها من أن تكون عند مستوى مقاصد وأهداف وجودها. ونحن نتعهد له باستمرار دعمنا الثابت.

في الدورة الحادية والخمسين رحبت الدول الأعضاء بحرارة بإبرام معاهدتي بليندابا وبانكوك لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا وفي جنوب شرقي آسيا على التوالي. ورحبنا أيضا باعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي وقعت عليها منذ ذلك الحين الأكثرية العظمى من الدول، بما فيها بلادي. وإننا ننظر إلى هذه المعاهدات بوصفها خطوات مطردة على الطريق المؤدي إلى نزع السلاح النووي. ولذلك فإننا نجدد دعوتنا إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تتعاون مع بقية المجتمع الدولي للبدء في مفاوضات متعددة الأطراف بشأن إبرام اتفاقية عالمية وملزمة لحظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة النووية، تنص على

تدمير المخزونات الحالية واختتام هذه المفاوضات في موعد مبكر.

إننا لا نوجه هذه النداءات باعتبارها طقسا من الطقوس السنوية وإنما انطلاقا من اقتناعنا العميق بأن إزالة أسلحة التدمير الشامل، بما فيها الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، ستقطع شوطا كبيرا في تعزيز السلم والأمن الدوليين، وهو الهدف الرئيسي الذي انشئت من أجله هذه المنظمة.

ولئن كانت أسلحة التدمير الشامل تستأهل ما تعطيها هذه الجمعية من أهمية ذات أولوية، فإن مسألة الأسلحة التقليدية لا يمكن تجاهلها أيضا. إن النقل غير المشروع لهذه الفئة من الأسلحة واستخدامها يعتبران مصدرا للقلق الشديد، لأنهما يشكلان تهديدا لاستقرار الدول ويزيدان من لهيب الصراعات العديدة التي تربك العالم اليوم، ولا سيما في أفريقيا، كما أنهما يوفران للإرهابيين وكبار تجار المخدرات وغيرهم من المجرمين الوسائل التي تتيح لهم تنفيذ أنشطتهم غير القانونية. ويجب علينا أن نستخدم كل الوسائل المتاحة لكبح الاتجار غير المشروع. وعلى نفس المنوال، نؤيد المبادرات الدولية الجارية لإبرام معاهدة تحظر إنتاج ونقل واستعمال الألغام البرية المضادة للأفراد، التي لا تزال تؤدي إلى قتل وتشويه الناس الأبرياء وتعطل الحياة الاقتصادية والاجتماعية للملايين، بعد انقضاء فترة طويلة على نهاية الصراعات التي زرعت فيها.

ومع أن نهاية الحرب الباردة خفضت بدرجة كبيرة خطر اندلاع حرب عالمية أخرى، مثل الحربين العالميتين اللتين جلبتا للجنس البشري مرتين في هذا القرن مآسي يعجز عنها الوصف، فإن الصراعات والحروب الأهلية داخل البلدان لا تزال تعيث فسادا في عدة بلدان. وتتسبب في خسائر في الأرواح وتدمير البنى التحتية الوطنية، وتشريد الأبرياء، وتدفق اللاجئين إلى البلدان المجاورة. ففي أفغانستان وكمبوديا ويوغوسلافيا السابقة والصومال وأنغولا وليبريا وسيراليون وجمهورية الكونغو، نرى الدمار الناجم عن هذا الاتجاه الجديد وخطره المحتمل على الأمن الإقليمي ودون الإقليمي.

ومن باب أولى أن نشعر نحن في أفريقيا بالقلق أكثر من غيرنا. فبينما نرى المجتمع الدولي يهب للاستجابة إلى الصراعات في المناطق ذات الأهمية الاقتصادية أو الجغرافية - الاستراتيجية للعالم الثري والمصنع، يؤسفني أن أقول إن الصراعات في البلدان النامية، وخاصة في أفريقيا، لا تحصل على نفس القدر من الاستجابة. ومن ثم، فإن حفظ السلام، وهو الوظيفة الأساسية لهذه المنظمة، وقع أيضا فريسة للاعتبارات الجغرافية - الاستراتيجية الضيقة. ونسارع إلى التحذير بأن الكيل بمكيالين يهدد مفهوم الأمن الجماعي الذي يشكل أساس هذه المنظمة.

وفي منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، سعينا إلى سد الثغرة التي خلفها الخمول الدولي والانتقائية. وبعد ما يقرب من ثماني سنوات على الحرب الأهلية بين الأشقاء وتدخل فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبريا، تمكنت بلدان المنطقة دون الإقليمية، بمساعدة محدودة من المجتمع الدولي، من النجاح أخيرا في الإشراف على إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في البلد في شهر تموز/يوليه ١٩٩٧، في ظل ظروف أعترف عموما بأنها كانت حرة ونزيهة.

ويسرنا أن نرحب بالممثلين القديرين لحكومة ليبريا المنتخبة في هذه الجمعية. ومن أجل استتباب السلم الحقيقي والدائم في ذلك البلد، نحث المجتمع الدولي على أن يقف إلى جانب شعب ليبريا وهو يسلك الطريق الصعب نحو المصالحة الوطنية وإننا نفخر بأننا كنا جزءا من عملية استعادة السلم والشرعية في ليبريا، ونصلي من أجل أن تواصل ليبريا، حكومة وشعبا، السير على درب المصالحة الوطنية بغية توطيد السلم الذي أحرز بشق الأنفس والذي يكتسي أهمية حيوية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وإذ نحيي عودة السلم إلى ليبريا، فإننا نشجب اندلاع العنف والفوضى والدمار عقب الإطاحة غير المشروعة بحكومة الرئيس تيجان كابه المنتخبة ديمقراطيا في سيراليون. وندعو قادة الانقلاب إلى أن يصيخوا السمع لإدانة المجتمع الدولي القاطعة لعملهم، وأن يتعاونوا مع جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لاستعادة النظام الدستوري في سيراليون.

لقد وجد وفدي في السنوات الأخيرة ما دفعه إلى الإعراب عن قلقه وأسفه لاستمرار فرض جزاءات ظالمة على ليبيا من قبل مجلس الأمن، تحديا للرغبة المعلنة للأكثرية الساحقة من الدول الممثلة في جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز. ونلاحظ أن ليبيا أوفت بالكامل بمتطلبات قرار مجلس الأمن ٧٣١ (١٩٩٢) وهي مستعدة للتعاون مع الأطراف المعنية الأخرى في النزاع. ونحث مجلس الأمن على أن يعيد بحث المسألة وأن يضمن التوصل إلى حل سلمي للصراع ووضع حد للجزاءات.

ونؤكد من جديد أيضا الدعوة الموجهة من حركة عدم الانحياز والدول الأخرى إلى الولايات المتحدة الأمريكية بوضع حد للتدابير والإجراءات الاقتصادية والتجارية والمالية المفروضة انفراديا على كوبا، بما يتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة وجميع مبادئ القانون الدولي.

ونحث أبناء شعب كوريا على العمل معا في كنف السلام لتحقيق تطلعاتهم. فمنذ نهاية الحرب الباردة ظل السلم في شبه الجزيرة عرضة للتهديد في عدد من المناسبات من دون أي مبرر.

وفيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية، فإننا لا نزال نضع ثقتنا في قوة الحوار المباشر، تحت رعاية هذه المنظمة، بوصفه أفضل وسيلة يمكن بها إعادة تنشيط خطة التسوية لتمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير المصير، عبر استفتاء حر وعادل ونزيه. وإن الأنباء التي تفيد بأن المبعوث الخاص للأمين العام، ممثلا في الشخص الفاضل معالي السيد جيمس بيكر الثالث، قد نجح في التوسط بين الفريقين في الوصول إلى إتفاق تفاوضي من خلال تلك المحادثات المباشرة، ليبعث على الاطمئنان، ونأمل أن يتم التوصل في القريب العاجل إلى نهاية ناجحة لهذا الصراع الذي استمر طويلا.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لأعرب عن شعور حكومتي بالأسف على أن عملية السلام في الشرق الأوسط قد تعرضت لخطر جسيم بسبب أعمال الحكومة الإسرائيلية، التي ظلت مستمرة في أنشطتها الاستيطانية في القدس الشرقية، متحدية صيحات الاحتجاج العالمي. فهذه الأعمال بالذات هي التي تشجع المتطرفين في أوساط الفلسطينيين على تنظيم الأعمال الإرهابية ضد السكان الإسرائيليين. ونحث القيادة الفلسطينية أيضا على أن تواصل بمثابرة أكبر جهودها من أجل تحقيق أهداف معاهدتها مع إسرائيل عن طريق وسائل تتجنب المصادمة.

لقد نبه كثير من الممثلين إلى النمو المطرد والواسع في الاقتصاد العالمي بينما نحن نقترب من نهاية القرن، وإلى توسيع نطاق النمو الاقتصادي في البلدان النامية ليشمل عددا متزايدا من البلدان ذات الدخل المتدني. والواقع أن عددا كبيرا من البلدان الأفريقية حقق نموا أقوى في الانتاج والمداخيل في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧. وقد تحقق هذا الاتجاه المشجع بقيام الحكومات باعتماد واتباع سياسات وتدابير تستهدف جملة أمور منها ضمان استقرار الاقتصاد الكلي، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والأسواق الحرة المفتوحة، والأطر التنظيمية والقانونية المستقرة والشفافة.

غير أن من المناسب أيضا الإشارة إلى أنه على الرغم من هذه الجهود، لا تزال بلدان أفريقية عديدة، ولا سيما البلدان الأقل نموا، تواجه تحديات كبيرة فيما يتعلق بسياساتها، وخاصة في مجالات تعزيز تعبئة الموارد وتخصيصها، وزيادة المدخرات والاستثمار وتمويل التنمية. وقد ضاعف من حدة المصاعب الكامنة في هذه التحديات الأثر السلبي لعملية العولمة والتحرير. وهذه البلدان لم تشارك في العولمة ولم تستفد منها. بل على العكس من ذلك، أصبحت مهمشة على نحو أكثر في الاقتصاد العالمي لسبب بسيط جدا، هو افتقارها إلى الموارد المادية والمالية والبشرية فضلا عن البنى التحتية المؤسسية الضرورية للمنافسة الفعالة والاندماج في الأسواق العالمية.

وبالأرقام الحقيقية، لم تستطع بلداننا، بالرغم من مختلف الإصلاحات الهيكلية، من اجتذاب التدفقات الرأسمالية الضرورية للاستثمار بكميات كافية، وفي نفس الوقت نحن مواجهون بقيود داخلية ناشئة عن التركيز على جانب العرض، تحد من قدرتنا على التصدير، وبمديونية فوق الطاقة تبتلع جزءا كبيرا من دخلنا الوطني، وبتناقص مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية، من بين أمور أخرى. والفجوة، بل الهوة بين "الأغنياء

والفقراء"، بين الذين يملكون والذين لا يملكون، تتسع بصورة متزايدة أبدا.

وإن ما نحتاج إليه، في ظل هذه الظروف، هو استراتيجية جديدة للتنمية قائمة على شراكة حقيقية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وتتخذ منظورا كليا للتنمية، يشمل في داخله كل أدوات التنمية، بما في ذلك التجارة والاستثمار بالإضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية والتعاون بين الجنوب والجنوب. وتستلزم مثل هذه الاستراتيجية أيضا إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية، وخاصة في المجال الاقتصادي، وإنشاء نظم دولية مفتوحة ومنصفة وشفافة؛ وخلق فرص عادلة للجميع؛ وحماية أضعف الأعضاء في مجتمعنا.

وفي هذا السياق نرحب بالنجاح في اختتام واعتماد "خطة للتنمية" التي قُصد بها أن تكون بمثابة إطار أولي لتجديد وتقوية شراكة التنمية على أساس المنافع المشتركة والتكافل الحقيقي. وإذ نُقر بالتزامنا بأولوية السياسات والتدابير الوطنية لتحقيق أهدافنا ونؤكد ذلك، فإننا نود أن نشدد على أهمية وفاء كل الأطراف بالالتزامات العالمية الرامية إلى تكميل الجهود الوطنية. وفي هذا الصدد، نعرب عن أملنا في أن تنفذ جميع الأطراف بالكامل التعهدات والأهداف التي تم التوصل إلى الاتفاق بشأنها على الصعيد العالمي في المؤتمرات الكبرى الأخيرة للأمم المتحدة. ونرى أيضا أنه يجب تعزيز الأمم المتحدة وتزويدها بما يكفي من أجل أن تضطلع بدورها الهام في التنمية.

نحن بلدان العالم النامي، نحتاج في سعينا لتحقيق أهدافنا إلى التعاون فيما بيننا باعتباره وسيلة لتعزيز اعتمادنا الذاتي وتكملة التعاون الإنمائي الدولي. وبالتالي فإننا نحتاج إلى أن نسعى جاهدين من أجل تعزيز التعاون على كل المستويات - في المجالات الهامة مثل التجارة، والاستثمار، والتمويل، والعلم والتكنولوجيا، والبيئة، وتنمية الموارد البشرية، والمعلومات والاتصالات. وهذا في نظر وفدي، سيشكل استراتيجية هامة لتيسير المشاركة الفعالة للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي.

لقد كشف استعراض وتقييم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في حزيران/يونيه الماضي عن اتجاهات متدنية للتنمية المستدامة، بالإضافة إلى التدهور المستمر في حالة البيئة العالمية نتيجة لفشل المجتمع الدولي في الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها في عام ١٩٩٢. وهذه حالة محزنة. لكن ما هو أكثر مدعاة للحزن فشل دورة الاستعراض عن إحراز أي تقدم ملحوظ بشأن الموضوعات الهامة لجدول أعمال القرن ٢١، بسبب عدم رغبة الدول الأعضاء في إنشاء التزامات محددة زمنيا وكميا. ومن الضروري للغاية أن نلزم أنفسنا جميعا من جديد بالشراكة الدولية التي انشئت في ريو في عام ١٩٩٢ وبالالتزامات التي تعهدنا بها طواعية بموجب جدول أعمال القرن ٢١.

وأعربت غانا في شتى المحافل عن تأييدها لإنشاء محكمة جنائية دولية. ويسرنا أن اللجنة التحضيرية لإنشاء المحكمة حققت تقدما كبيرا في ذلك الاتجاه خلال دورتيها الأخيرتين. ويحدونا الأمل في أنه بنفس التصميم وروح التوافق الذي ميز عمل اللجنة التحضيرية منذ بدايتها، سيصبح إنشاء المحكمة حقيقة عما قريب. ونود أن نعرب عن تقديرنا للإسهامات المفيدة لشتى المنظمات غير الحكومية التي عملت عن قرب مع الوفود الحكومية بشأن العديد من الجوانب الصعبة للمحكمة الجنائية الدولية المقترحة.

والتقدم المحرز بشأن قانون البحار يستحق الذكر أيضا. فبإنشاء لجنة حدود الجرف القاري تكون كل المؤسسات التي توختها الاتفاقية قد قامت الآن. ويحدونا الأمل في أن توفر لهذه المؤسسات الموارد الكافية لتمكينها من التحقيق الكامل للأهداف التي انشئت من أجلها. ويحدونا الأمل أيضا في أن يتكثف التعاون بين وكالات الأمم المتحدة الملائمة وبين البلدان النامية في مجال قانون البحار لتمكين البلدان النامية من الاستخدام الكامل للفوائد التي تمنحها إياها اتفاقية قانون البحار.

إن الحالة المالية الحرجة للمنظمة تشكل شاغلا رئيسيا لوفدي، إذ أنها تعرض منظمتنا للخطر في وقت يتسم بالتحدي وبسنوح الفرصة لتعزيز أهداف المنظمة ومقاصدها. ومما يدعو للأسف أن عددا من البلدان، بما في ذلك بعض أكبر المساهمين، لا تقوم بتسديد اشتراكاتها ولا تحسن صنعا بشأن متأخراتها، بينما يعمل البعض عن علم على زيادة تفاقم الحالة بربط تنفيذ الالتزامات التي يمليها عليهم الميثاق في هذا الصدد بشروط غير مقبولة أو بلوغ مستويات نموذجية معينة. ويؤمن وفدي بقوة بأن دعم الأمم المتحدة يجب ألا يظهر

فحسب بالشغف بتعزيز الإصلاحات، ولكن وعلى نحو أكثر أهمية برغبة الدول الأعضاء في تسديد أنصبتها المقررة في الوقت المحدد وبالكامل وبدون شروط، لضمان وضع مالي سليم للمنظمة وجعلها قادرة على أداء ولاياتها والتزاماتها الأخرى.

لقد قام تيد تيرنر، وهو فرد لا مُوجِب البتة يفرض عليه دعم الأمم المتحدة، بإظهار دعمه بطريقة ملفتة وفعالة في آن. إذ عرض دفع بليون دولار للأمم المتحدة، مقسطة على ١٠ سنوات. فما عذر أي بلد إذن في القول "لن ندفع"، أو "ندفع شرط أن ..."؟ إنني، وبالنيابة عن فخامة رئيس جمهورية غانا وشعب غانا، أقول شكرا يا تيد تيرنر لأنك أرشدتنا إلى الطريق، ولأنك وخزت ضميرنا ولكونك مواطنا عالميا على هذا القدر من الصلاح.

اليوم، وفي الدورة الثانية والخمسين، تواجه الجمعية العامة، ربما أكثر من أي وقت مضى، المشكلة الشائكة المتمثلة في إصلاح منظمتنا. إذ لا يمكن للأمم المتحدة، وهي على عتبة ألفية جديدة، أن تواصل تسيير أعمالها كالمعتاد. بل يجب عليها أن تعتمد تدابير جريئة ومبتكرة لإجراء إصلاح شامل لهيكلها ولوسائل العمل المتبعة وذلك بهدف إزالة العقبات التي تعوق فعاليتها ليس فقط بوصفها أداة لتعزيز السلم والأمن الدوليين، بل أيضا بوصفها عاملا لا يستغنى عنه في حل مشاكل العالم الاقتصادية - الاجتماعية.

وفي هذا السياق درست غانا بعناية اقتراحات الأمين العام الواسعة النطاق والبعيدة الأثر التي قدمها للدول الأعضاء للنظر فيها والرد عليها. إننا نهنئ الأمين العام بحرارة على مبادرته الجريئة. لقد وضع الأمين العام أمامنا جميعا تحديا هائلا، لذا ينبغي لنا أن نقوم بكل ما هو ممكن لنكون على مستوى الاختبار وذلك عن طريق إظهار ما يلزم من سعة في الرؤية وموضوعية في التطلع. فالأمم المتحدة تبقى الهيئة الدولية الوحيدة المتاحة لنا في سعينا وراء السلام والتقدم والازدهار وكذلك وراء حل الخلافات بين الأمم.

ونحن، كأمة، مهتمون بشكل خاص بالإحساس الجديد بالمقصد وبالدينامية اللذين تسعى هذه المقترحات إلى بثهما في الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة لجعلها أكثر اتساقا وأكثر توجها نحو تحقيق النتائج. إننا نؤيد إنشاء آلية فعالة تدرس المقترحات المختلفة وكيفية تنفيذها، ونحن على أهبة الاستعداد للمشاركة في أي جهد من هذا القبيل.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة لينا هييلم فالين، وزيرة الشؤون الخارجية للسويد.

السيدة هييلم فالين (السويد) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أهنئ وزير خارجية أوكرانيا، السيد هينادي أودوفينكو، أصدق التهاني لانتخابه لرئاسة الجمعية العامة، وهو منصب ينطوي على مهام حاسمة للغاية أثق بأنه سينفذها على أكمل قدر من الإنتاجية والإبداع.

واسمحوا لي أيضا بأن أسجل تقديري وثنائي للطريقة التي اضطلع بها سلفه، السفير غزالي اسماعيل، بمهمته الثقيلة طوال الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة. لقد أرسى أساسا فريدا يجب أن نرتكز عليه الآن لإحراز التقدم نحو جعل الأمم المتحدة منظمة أفضل.

وأشير إلى البيان الذي أدلى به وزير خارجية لكسمبرغ أمس بالنيابة عن جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي؛ إن حكومتي تؤيد كل ما جاء في ذلك البيان تأييدا كاملا.

على عتبة الألفية الجديدة يشهد العالم تغيرات عميقة تمس حياة الأمم والأفراد. الكثيرون يستفيدون من انفتاح العلاقات الدولية، بينما يشعر آخرون بأنهم مهمشون سياسيا واقتصاديا. كما أن عددا كبيرا من البلدان لا يزال يرزح تحت التهديد المستمر المتمثل في الفقر والظلم الاجتماعي والصراعات الداخلية.

إننا في حاجة إلى أمم متحدة قوية تصد هذه القوى التي تزرع الفُرقة بين الأمم وتمزقها تمزيقا. إننا في حاجة إلى أمم متحدة متجددة تركز على المهام التي أنشئت من أجلها، وتواجه التحديات الجديدة التي يطرحها اليوم والغد.

لهذه الأسباب جميعا نحن في حاجة إلى إصلاح جذري للأمم المتحدة: إصلاح لا يتمثل في تحسينات

طفيفة بل في تغيير هائل. ولهذه الأسباب جميعا تؤيد السويد قلبا وقالبا اقتراحات الإصلاح التي قدمها الأمين العام. ونحن نؤيده في ذلك بوصفنا شريكا ناشطا في جميع مجالات أنشطة الأمم المتحدة ومساهما رئيسيا في صناديقها وبرامجها الإنمائية.

إن إصلاح الأمم المتحدة ليس عملا غايته تقليص التكاليف. إنه عمل يجب أن يكون هدفه جعل هذه المنظمة منظمة قوية تعمل بفعالية وكفاءة وتركز على أنشطتها الأساسية وتكون مستعدة لمواجهة التحديات المقبلة التي تنتظرها. إن حكومة السويد تؤيد الاقتراح الذي يقضي باستغلال الوفورات الناجمة عن كفاءة الأداء في أغراض التنمية.

لا يمكن إصلاح الأمم المتحدة تحت وطأة التهديد المتمثل في الأزمة السياسية والمالية. فبكل بساطة، ليس مقبولا أن تضع الدول الأعضاء شروطا لقاء وفائها بالالتزامات التي يمليها عليها الميثاق. إن حكومة السويد تحث جميع المدينين - بمن فيهم المدين الرئيسي، أي الولايات المتحدة - على تسوية حساباتهم قبل نهاية هذا العام وعلى دفع اشتراكاتهم المقررة كاملة، وفي الوقت المحدد ومن دون شروط.

يجب أن يكون تأمين أساس مالي سليم وقابل للاستمرار جزءا لا يتجزأ من جهود الإصلاح. ويمكن النظر في فكرة إنشاء صندوق إئتمان دائر بوصفه خطوة للطوارئ. وينبغي لنا أيضا اعتماد تدابير تعكس الاتجاه السائد المتمثل في التسديد المتأخر. كما ينبغي تطبيق المادة ١٩ من الميثاق تطبيقا حازما. وحان الوقت أيضا للموافقة على جدول جديد للأنصبة المقررة يستند إلى القدرة على الدفع. وقد قدم الاتحاد الأوروبي اقتراحا واقعيا في هذا الصدد.

وينبغي لنا، نحن الدول الأعضاء، توفير الاتجاه السياسي لعملية الإصلاح هذه. وينبغي لنا أن نلقي نظرة عامة على إصلاح الأمم المتحدة، وأن نتجنب الوقوع في مصيدة التفاصيل. إننا نعي تماما أن خطوات أخرى ستتتابع: فالإصلاح عملية وليس حدثا يقع مرة واحدة.

اليوم سأشدد على الحاجة إلى تعزيز الأمم المتحدة وإصلاحها في أربعة مجالات رئيسية: السلم والأمن، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، ونزع السلاح.

أولا، يجب تعزيز الأمم المتحدة واصلاحها بغية منع الصراعات المسلحة وتسويتها على نحو فعال. فهذه هي الغاية التي أنشئت المنظمة من أجلها. وهذا هو المجال الذي يتحدد فيه النجاح أو الاخفاق في نهاية المطاف. وينبغي لهذا المنع الطويل الأجل أن يتصدى لأسباب الصراع من جذورها: أي الفقر والظلم الاجتماعي والقمع وانتهاكات حقوق الإنسان. لقد أنشأت المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة العلاقة الوثيقة بين الأمن والتنمية. ويجب على الأمم المتحدة أن تواصل عملها بالاستناد إلى هذا المنطلق السياسي.

إن منع الصراعات مهمة تتطلب تنسيق العمل من جانب منظومة الأمم المتحدة برمتها، بما في ذلك المنظمات المالية الدولية، وكذلك من جانب المنظمات غير الحكومية. والتعاون على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي يزداد أهمية لإشاعة مناخ أمني يستند إلى القيم والأعراف المشتركة.

ومن الأمور الملحة بنفس القدر تعزيز قدرة الأمم المتحدة على الصرف إزاء التهديد الناجم عن إندلاع صراع معين. وينبغي تطوير مجموعة صكوك الأمم المتحدة بكاملها، بما فيها الصكوك المذكورة في المادة ٣٣ من الميثاق، واستخدامها إلى أقصى إمكاناتها. وتود السويد أن تتعاون مع الدول الأخرى الأعضاء لتعزيز قدرة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالإنذار المبكر والعمل المبكر.

ويجب أن يجمع الجيل الجديد من عمليات حفظ السلام بين إجراءات الأمم المتحدة السياسية والعسكرية والإنسانية والمدنية، ويحقق توازنا صحيحا بين مختلف أشكال الاستجابة. ويضطلع منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية بدور أساسي في تعزيز الاستجابة للأزمات الإنسانية. ومن شأن هذا أن يرسي أساس العمل من أجل التعمير في مرحلة ما بعد الصراع، والانتعاش على المدى الطويل، للدول التي مزقتها الحروب.

وتؤيد الحكومة السويدية الجهود الرامية إلى إنشاء مقر لبعثة الانتشار السريع داخل الأمم المتحدة، وهي تقوم

مع النمسا والدانمرك والسويد والنرويج بإنشاء فرقة القوات الاحتياطية المتعددة الجنسيات ذات الاستعداد الرفيع المستوى لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على الإنتشار السريع. وفي العديد من الحالات يمكن للشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة أن تساعد في منع الصراعات وإنعاش المجتمعات التي أصابها الدمار. ولذا فإنني أقدر حق القدر الفرصة التي أتيحت لي، أثناء تولي السويد رئاسة مجلس الأمن، للإدلاء ببيان رئاسي بشأن الشرطة المدنية في عمليات حفظ السلام. ويطلب البيان إلى الدول الأعضاء أن توفر للأمم المتحدة على وجه السرعة قوات شرطة مؤهلة من خلال تدريب أفضل وفق أنماط قياسية.

إننا بحاجة إلى هيكل أمني عالمي: أي إلى شبكة من المنظمات القادرة على التعامل بسرعة مع مجموعة كبيرة من التهديدات والصراعات المحتملة. وسوف تزداد أهمية المنظمات الإقليمية إلا أن المسؤولية الرئيسية والإجمالية تظل مسؤولية الأمم المتحدة. ولا بد أن يظل منع الصراع وحفظ السلم وبناء السلم والعمل الإنساني لحماية ضحايا الصراعات في صلب جهود الأمم المتحدة للإصلاح. إلا أن العامل الحاسم لن يكون فقط الصكوك التي نجهز بها المنظمة، بل بالأحرى استعدادنا لاستخدامها، ودفع نفقاتها، وقبول سلطة الأمم المتحدة.

وموضوعي الثاني هو أنه يجب تعزيز الأمم المتحدة وإصلاحها لمكافحة الفقر والنهوض بالتنمية المستدامة. إن محاربة الفقر ودعم التنمية المستدامة والنهوض بالتكامل الاقتصادي جزء من ولاية المنظمة المنصوص عليها في الميثاق. وترى السويد أن هذه المهمة الحاسمة تخدم مصلحتها على أكمل وجه. فقد استفادت تنميتنا كثيرا من تعددية الأطراف في هذا القرن.

وتؤيد الحكومة السويدية تأييدا تاما مقترحات الأمين العام لإصلاح الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. إننا نريد أمما متحدة مكيَّنة وقادرة. نريد وجودا موحدا للأمم المتحدة في الميدان حتى تكون منظومة الأمم المتحدة شريكا مرنا للبلدان النامية يمكن التعويل عليه. نريد التزامات طويلة الأجل من جانب المانحين وتشاطرا للعبء أكثر إنصافا من أجل تمويل التنمية.

والسويد هي إحدى أربعة بلدان تفي بهدف المساعدة الذي حددته الأمم المتحدة. وعلى مدى فترة سنوات ثلاث، أي بحلول عام ٢٠٠٠، فإننا نتعهد بأن نزيد ميزانيتنا للمساعدة على نحو أكبر، وفي هذا تحد للإتجاه الدولي. وبالرغم من مرورنا ببعض السنوات الصعبة، فقد حافظنا على إسهاماتنا الطوعية للنظام المتعدد الأطراف. ونتوقع حدوث زيادات في السنوات المقبلة. ومن أجل دعم التخفيف من عبء الدين عن أفقر البلدان، ستساهم الحكومة السويدية بمبلغ ٢٩٥ مليون كرونا سويدية في صندوق النقد الدولي وفي مبادرة البنك الدولي المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

ومن أكبر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في السنوات المقبلة تحقيق التنمية العالمية المستدامة. ويجب على البلدان الصناعية أن تضطلع بدور قيادي وأن تتعلم كيف تحقق المزيد بأقل المدخلات من الموارد والطاقة. ينبغي أن يكون هدفنا هو زيادة كفاءة استخدام الطاقة والمواد الأولية إلى عشرة أمثال ما هي عليه. وفي جهودنا لمكافحة تغير المناخ، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن توافق في كانون الأول/ديسمبر في كيوتو، على خفض إنبعاث غازات الدفيئة.

وموضوعي الثالث هو أنه يجب تعزيز الأمم المتحدة وإصلاحها لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها. وتُشيد السويد بالخطوات التي اتخذها الأمين العام لإدماج حقوق الإنسان في جميع أنشطة الأمم المتحدة. إننا نرحب بتعيين السيدة الموقرة ماري روبنسون في وظيفة المفوض السامي لحقوق الإنسان. وستحتفل الأمم المتحدة في العام القادم بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وهذه الوثيقة التاريخية تجعل الفرد موضوعا في العلاقات الدولية بكل ما له من حقوق وتطلعات. إن إنتهاكات حقوق الإنسان هي مصدر قلق مشروع للمجتمع الدولي.

وستكون سنة حقوق الإنسان في ١٩٩٨ فرصة للاحتفال، ولكن أيضا فرصة لإجراء تقييم دقيق. ويتعين علينا إصلاح آلية حقوق الإنسان وتعزيز المساعدة في هذا المجال. ويجب تحسين تنفيذ معايير حقوق الإنسان الدولية. والمعلومات العامة وتقصي الحقائق بشأن انتهاكات حقوق الإنسان لها أهمية حاسمة. وإنه لمن الأهمية بمكان على وجه الخصوص فضح أية محاولة من

جانب الحكومات لإسكات أصوات أولئك الذين يقفون بشجاعة دفاعا عن حقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية الأساسية في بلدانهم.

وستواصل السويد العمل بجد لمكافحة التعذيب. وسنظل نتمسك بموقفنا الراسخ في رفض عقوبة الإعدام، أينما تُمارس. فهي ممارسة مقيتة، لا تليق بزمننا. وينبغي تعزيز التعاون للقضاء على الإساءات الجنسية، واستغلال الأطفال والنساء والاتجار بهم. ويتعين على الحكومات أن تتخذ تدابير صارمة ضد التمييز على أساس نوع الجنس؛ والأصول الإثنية والمعتقدات الدينية.

وفي العام المقبل سيكون المؤتمر الدبلوماسي معنيا في الجهد الذي امتد عقودا لإنشاء محكمة جنائية دولية. وستضطلع المحكمة بدور حاسم في رأب الفجوة التي تتيح الإفلات من العقاب لأولئك الذين ارتكبوا أعمال إبادة جماعية، وجرائم حرب خطيرة وانتهاكات منهجية أو واسعة النطاق لحقوق الإنسان.

وموضوعي الرابع والأخير هو أن الأمم المتحدة يجب تعزيزها وإصلاحها لبناء الأمن من خلال نزع السلاح. إن نزع السلاح، وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، هي من السمات الأساسية لأية سياسة تستهدف منع الصراعات، والنهوض بالسلام وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويجب إدماج هذه العناصر إدماجا تاما في سياسة متسقة لبناء السلام.

لقد شهدت التسعينات تقدما يثير الإعجاب نحو نزع السلاح. غير أنه لا يزال أمامنا الكثير من العمل. ويوفر المناخ السياسي والأمني الدولي الآن فرصة تاريخية. ويجب الاستفادة الكاملة من هذه الفرصة بتحويلها إلى أعمال ملموسة.

ومن المحتم أن يستمر السعي وراء عالم خال من الأسلحة النووية. وتحث السويد الاتحاد الروسي أن يصادق على المباحثات الثنائية بشأن خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت الثانية)، للتمكين من اختتام المباحثات الثالثة في هذا المجال. وهذا من شأنه أن يمهد السبيل نحو المزيد من الخفض من جانب كل الدول الحائزة على الأسلحة النووية، بغية إزالة ترسانات الأسلحة النووية اتفاقا مع المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

لقد اقترحت لجنة كانبيرا لإزالة الأسلحة النووية سلسلة من التدابير التي تستهدف عالما خاليا من الأسلحة النووية. ويستحق تقريرها دراسة في العمق من جانب المنتديات الدولية لنزع السلاح. واسمحوا لي الآن أن أركز على جانبين حان وقت التركيز عليهما.

تقترح اللجنة وجوب إنهاء حالة تأهب القوات النووية وإزالة الرؤوس الحربية من ناقلات توصيلها، وأحث الولايات المتحدة وروسيا على تطبيق هذه الإجراءات بدون تأخير على كل الأسلحة الاستراتيجية التي تشملها ستارت الثانية وستارت الثالثة فيما بعد.

وللدول الخالية من الأسلحة النووية حق مشروع في ضمان أنها لن تهاجم أو تهدد بالأسلحة النووية. وقد حان الوقت لوضع صك قانوني ملزم في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يقدم هذه الضمانات الى الدول الأطراف الخالية من الأسلحة النووية.

والأسلحة التقليدية، وخاصة منها الأسلحة الخفيفة، هي في قلب صراعات اليوم، وهي تزيد من التوترات، وتثير الحروب الطويلة، وتسبب المعاناة البشرية، أحيانا الى ما بعد وقف إطلاق النار والتسويات السلمية بزمن طويل. ويجب إيقاف تدفق الأسلحة التقليدية فورا الى مناطق التوتر والصراع. وأرحب بالأولوية العالية التي أعارها تقرير الأمين العام عن برنامج الإصلاح لهذه الأهداف. وتدعو الحاجة الى التحكم في تصدير الأسلحة العادية والمنتجات ذوات الاستخدامات المزدوجة. ويعتبر التعاون الدولي في هذا المجال والمطالبة بقواعد سلوك دولي بشأن نقل الأسلحة من الأمور التي توليها الحكومة السويدية أولوية عليا.

ومن وجهة نظر إنسانية، تعتبر الألغام الأرضية المضادة للأفراد فئة بذاتها: فهي بطبيعتها لا تميز، وتسبب الشلل للأبرياء من الأطفال والنساء والأمم. وإني لأفتخر بالقول إن السويد كانت الدولة الأولى التي اقترحت حظرا كاملا على هذا النوع المخيف من الأسلحة. وإني إذ أرحب بحرارة باتفاق أوسلو بشأن اتفاقية حظر

هذه الألغام، لأحث كل الدول على الموافقة عليه. وعلينا أن نبذل الآن كل جهد للتوصل الى موافقة عالمية على هذا الحظر.

إن الإصلاح ضروري لبناء أمم متحدة أقوى وأكثر صلة بالواقع. ولقد أوجزت بعض الجوانب الرئيسية من وجهة نظر السويد. وكما أكدت عليه، يجب علينا ألا ننظر الى إصلاح الأمم المتحدة بمعزل عن التفكير في أسباب حاجتنا الى المنظمة وماذا تستطيع أن تفعله لنا جميعا عن طريقنا نحن جميعا.

واليوم تمتلئ البيئة الدولية بمتناقضات. فلدينا اقتصاد معولم، ولكن لدينا أيضا اقتصادات هامشية لا تستطيع أن تستفيد، وتتخلف الى الوراء بصورة متزايدة. لدينا تعاون دولي يتزايد وثوقا، ولكن لدينا أيضا قومية باغية وخوف من كل ما هو أجنبي. لدينا دعم متزايد للديمقراطية وحقوق الإنسان، ولكن لدينا أيضا الأعمال الوحشية والإغفال الصارخ للقانون الدولي. وفي هذا الموقف، ينبغي للأمم المتحدة أن تكون بالضبط ما يصفه بها اسمها وميثاقها: أن توحد الأمم والشعوب.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي هو وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية، معالي السيد إدواردو لاتوري، وأعطيه الكلمة.

السيد لاتوري (الجمهورية الدومينيكية) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بالنيابة عن الجمهورية الدومينيكية ورئيسيها، فخامة الدكتور ليونيل فرناندير رينا، أود أن أعرب لرئيس جمعيتنا عن أخلص التهاني لانتخابه رئيسا للدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة، وهو اختيار جدير به، في وقت تتخذ فيه المنظمة خطوات هامة نحو إعادة هيكلتها وتحديثها لكي تواجه تحديات السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبنا. ويشيد وفدنا بالرئيس السابق، سعادة السيد غزالي اسماعيل، لإدارته البالغة الحكمة لمناقشاتنا خلال الدورة الماضية للجمعية العامة. ونغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا للأمين العام، السيد كوفي عنان لاجتهاده وإخلاصه وعمله المتفاني في قيادة المنظمة في طريق الإصلاح والتحديث اللذين سيجعلانها أشد قوة في الألف سنة القادمة.

وبينما تظل الأمم المتحدة مخلصة للمبادئ والأهداف التي حددها الميثاق: المحافظة على السلام والأمن الدوليين، والتعاون من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والدفاع عن حقوق الإنسان، والمساعدة الإنسانية. ينبغي أيضا للأمم المتحدة أن تدعم وتتابع عملية الإصلاح التي تأخذ في الاعتبار التغيرات الكثيرة التي حدثت في إطار دولي معقد. ويتميز هذا الإطار بانتهاء المواجهات الايديولوجية، وفي الوقت ذاته، بتزايد مستويات الفقر والتوتر العرقي والديني، وهي مظاهر تشكل خطرا على أهدافنا السامية من سلام وتنمية لشعوبنا.

ويعكس الاتجاه داخل المنظمة، في السنوات الأخيرة نحو إنشاء أفرقة عاملة، بالإضافة الى تقرير الأمين العام المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح" التصميم الشديد لدى الدول الأعضاء على أن تدخل في عملية من التفاوض والتشاور يمكنها، إذا ما تُغلب على عدم الثقة الذي نشأ في الماضي، أن تنتهي بتغييرات ذات مدى بعيد في مختلف أجهزة الأمم المتحدة.

وتعلق الجمهورية الدومينيكية أهمية خاصة على عملية الإصلاح الجارية، التي تحترم المبادئ والأهداف التي تمخضت عن مولد المنظمة، ويُفترض لها أن تكون قادرة على ضمان تمثيل أكثر ديمقراطية وشفافية، وعلى إقامة نظام كفء قادر على مواجهة التحديات الجارية، وخاصة منها ما يواجه السلام ومشاكل الفقر التي تؤثر على شعوب العالم.

وفي هذا الصدد، لا يمكن تأجيل تعزيز الجمعية العامة، وهي المنتدى الرئيسي الممثلة فيه كل الدول الأعضاء. ومن المحتم دعم عملية تتيح تنسيقا أفضل بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، لكي تتمكن الجمعية العامة من أن تكون على علم بالمعلومات على نحو أفضل، وبذا تتمكن من زيادة تحسين توصياتها الموجهة الى مجلس الأمن.

وإدراكا من الجمهورية الدومينيكية للحاجة إلى دعم الأمم المتحدة، فإنها تدعو هذا المحفل إلى اعتماد قرارات تمكن الجمعية العامة من استعادة قدرتها بوصفها الهيئة الحاكمة للمنظمة. وفي هذا الصدد، نرحب بمقترحات الأمين العام التي تهدف إلى تركيز عمل

الجمعية العامة على المسائل ذات الأولوية القصوى وإلى تخفيض مدة دوراتها وعدد البنود المدرجة في جدول أعمالها كذلك، بغية السماح لها بدراستها بتعمق.

وينبغي لإعادة التوجيه هذه ألا تتعارض مع مبدأ المساواة في السيادة، ولا مع السمة التعددية والعالمية التي احتفظت بها المنظمة منذ إنشائها قبل أكثر من نصف قرن. فالتأكيد من جديد على المبادئ الديمقراطية الواردة في الميثاق لا بد أن يشكل أساس عملية الإصلاح الحالية.

وتقترح الجمهورية الدومينيكية إنشاء آليات وطرق عمل تمكن الجمعية العامة من السماح بوقت معقول لتحقيق تقدم في حسم صراعات معينة. فمشاكل السلام والأمن والتنمية متعددة ومعقدة. إلا أن الالتزامات التي يعرب عنها المجتمع الدولي في الأمم المتحدة يجب أن تتخطى مرحلة مجرد الإشارة إليها في كل عام.

والجانب الذي أثار أكثر الجدل من جوانب إصلاح المنظمة هو الجانب المتعلق بإعادة هيكلة مجلس الأمن وتوسيع عضويته. ويأمل بلدي أن تشجع هذه الإصلاحات الدول الأعضاء كافة على المزيد من المشاركة. وبالتالي، سوف يكون المجلس في وضع أفضل يُمكنه من تحقيق مقاصده وأهدافه إذا ما توفرت له قاعدة أكثر ديمقراطية وكانت عملية الاختيار عادلة ومنصفة. وفي هذا الصدد، تقترح الجمهورية الدومينيكية توسيع عضوية مجلس الأمن من ١٥ كما هو الحال حاليا إلى ٢٥ عضوا. وهذا يمثل أقل من ١٤ في المائة من العدد الإجمالي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بينما كانت هذه النسبة في عام ١٩٤٥ تزيد عن ٢٠ في المائة بقليل.

والجمهورية الدومينيكية، وهي عضو مؤسس في الأمم المتحدة لم تحظ إلى الآن بعضوية مجلس الأمن. وهي، في هذه المرحلة الجديدة من علاقاتها الدولية، لها مصلحة كبيرة في المشاركة بنشاط في هيئات مثل مجلس الأمن، مما يمكنها من الإسهام إسهاما مباشرا في صيانة السلام الذي يعتمد عليه وجود الدول في حد ذاته.

ومن الأمور المشجعة في اقتراح الأمين العام اقتران عمليات الإصلاح دائما بتحقيق المبادئ التي تأسست المنظمة عليها، كما وردت في الميثاق. وبالتالي سوف تقيَّم نتائج الإصلاح أساسا لا على أساس علاقة التكلفة بالمنفعة، بل على أساس ما تقدمه لتيسير تحقيق أهداف المنظمة.

وتؤيد بلدنا إعادة هيكلة المنظمة طالما أنها تشجع إعطاء ولايات أكثر شفافية ووضوحا وإتساقا، وتوجه صوب إيجاد حلول دائمة لمشاكل الجوع والتخلف والفقر المدقع والإجحاف الاجتماعي الفظيع، دون أن ننسى الولايات المتعلقة بحفظ السلام.

وأود أن أشير إلى مسألة التنمية. فازدياد الفقر العالمي واتساع الهوة بين البلدان الغنية والفقيرة هما اليوم المشكلة العصيبة التي تواجه المجتمع الدولي. وللفقر عواقبه السلبية على التقدم بالنسبة للسلام والأمن، وحقوق الإنسان، ودعم النظم الديمقراطية. وينبغي لنا أن نتصدى على الفور للتحدي الذي يشكله عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الشديد في عدد كبير من البلدان.

ويؤيد الوفد الدومينيكي الإعلانات الصادرة عن مجموعة الـ ٧٧ في تموز/يوليه من هذا العام في الاجتماع الثاني والعشرين لمنسقي المجموعة، لأننا نؤيد تعزيز دور الأمم المتحدة في تشجيع التعاون الدولي لصالح التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ونؤيد التدابير التي تشجع وضع السياسات وتنسيقها وتوفير المساعدة التقنية للبلدان النامية.

ويبذل بلدنا جهودا جادة لكي يحصل على مركز حسن في الاقتصاد العالمي ويستعد للعولمة. وتحقيقا لهذا الغرض، يضطلع حاليا بإجراء إصلاحات ضخمة في مجالات الاقتصاد والنقد والتعريفات والقضاء، ويتفاوض في الوقت ذاته حول إبرام اتفاقات للتجارة الحرة مع بلدان المنطقة. ويرسم كذلك، بالاشتراك مع البلدان الأخرى، استراتيجيات للإستفادة من الأرصدة المتاحة من المصادر المتعددة الأطراف.

وإنجازات المجموعات الإقليمية مثل السوق المشتركة لأمريكا الوسطى، والاتحاد الكاريبي (كاريكوم)، ومجموعة الأنديز، والسوق المشتركة للمخروط الجنوبي (ميركوسور) وغيرها، تدل على الاستعداد القوي لدى الدول الأعضاء لتوسيع إمكانياتها وتخفيض الأثر السلبي

الذي تتركه قواعد التجارة الدولية على اقتصاداتنا ومجتمعاتنا.

والجمهورية الدومينيكية، إذ تدرك التزامها بتشجيع آليات تحسين النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر على الصعيد الإقليمي، قد وطدت علاقاتها في العام الماضي مع بلدان الكاريكوم وبلدان أمريكا الوسطى وبخاصة من خلال مشاركة رئيسنا في اجتماعات رؤساء الدول والحكومات. ويسرنا أن نعلن أن بلدنا سيستضيف اجتماع القمة القادم لأمريكا الوسطى وبليز والجمهورية الدومينيكية، وأن المفاوضات حول إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين كاريكوم والجمهورية الدومينيكية ستختتم بانتهاء العام الحالي.

وأرجو في هذا الوقت أن أرحب ترحيبا حارا بمبادرات مجموعة بلدان أمريكا الوسطى التي تستهدف تدعيم وحدة أمريكا الوسطى. فهذه هي الجهود التي تمنحنا الإيمان بمستقبل شعوبنا والثقة فيه.

وخلال هذا العام، وضعت الجمهورية الدومينيكية برنامجا لتدعيم علاقاتنا بهايتي، البلد المجاور لنا. ولأول مرة، تعبر لجان مشتركة من البلدين الحدود لكي تجد، من خلال الحوار، مجالات للمصلحة المشتركة وحلولا لبعض المشاكل المشتركة بين البلدين.

وبالنسبة لجمهورية هايتي الشقيقة، نصر على ضرورة اضطلاع المجتمع الدولي بالتنفيذ الفعال للالتزام الاقتصادي الذي قطعه عام ١٩٩٤ فيما يتعلق بالانتعاش الاقتصادي والتنمية في هايتي. ذلك أن جهود حفظ السلام في هايتي، التي ساندناها في الأمم المتحدة، لن تكفي لتحقيق الاستقرار الديمقراطي ما لم تواكبها موارد موجهة لتخفيف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التي تؤثر على تلك الدولة.

وينبغي أن نؤكد مرة أخرى على ما يمثله الدين الخارجي من ضغط شديد على اقتصاداتنا. فالتكلفة الفادحة لخدمة الدين تعرقل المزيد من الاستثمار في شعوبنا، مما يعمق مستويات الفقر. وبالنسبة للجمهورية الدومينيكية، يمثل تسديد الديون المتبقية علينا وفوائدها ما يقرب من ٢٠ في المائة من ميزانيتنا الوطنية. وكوسيلة لتشجيع التنمية ومشاريع الاستثمار الاجتماعي لمكافحة الفقر، نود أن نقترح على هذه الجمعية أن تتخذ الإجراءات اللازمة لتخفيض عبء الدين الخارجي في البلدان النامية التي أظهرت مستوى عاليا من المسؤولية في معالجة ديونها.

ونكرر التزام الأمم المتحدة باتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الفقر. وإلى جانب حفظ السلام، ينبغي أن يشكل التعاون الإنمائي هدفا أعلى للمنظمة. ولن يكفي تمويل أنشطة حفظ السلام، ولا الدفاع عن حقوق الإنسان، ولا الأعمال الإنسانية، إن لم نتصرف تصرفا مسؤولا من خلال التعاون المتعدد الأطراف من أجل التنمية.

ويبدو لنا أن اقتراح توحيد مختلف برامج الأمم المتحدة المكرسة للتنمية خطوة هامة جدا صوب التنسيق الفعال للسياسات فيما بين القطاعات، بتركيز الاستراتيجيات وعمليات التنمية في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وهذه المبادرات ينبغي أن تعيد توجيه الموارد للمجالات ذات الأولوية وأن تحقق تنسيقا أفضل مع المنظمات الممولة الدولية.

واسمحوا لي أن أشرح موقف بلدي إزاء تطور الحالة الدولية. فالسلام لا يزال أسمى أماني شعوبنا. ولكن هناك مواقع مختلفة في العالم تجري فيها حاليا صراعات دامية تؤثر على المواطنين العاديين. والأمن اليوم ليس مجرد قضية بقاء النظم السياسية، وإنما يرتبط بجوهر بقاء البشر والطبيعة.

وتعرب الجمهورية الدومينيكية عن تأييدها لاتفاقيات المجتمع الدولي العديدة المكرسة لاستئصال شأفة الفساد، والإرهاب، والاتجار غير المشروع في المخدرات، وغسيل الأموال. فهذه الآفات تثير اضطرابا في حياة شعوبنا، وتقوض مؤسساتنا، وتمنع تدعيم الديمقراطية.

ونكرر اقتناعنا بالدفاع عن المبادئ الديمقراطية والمؤسسية. وفي هذا الصدد يبذل بلدي جهودا ضخمة لإصلاح الدولة والنظام القضائي وتحديثهما، ومن بين العمليات الجارية في دولتنا وضع طرق لتعزيز وجود إدارة عامة تتميز بالشفافية وتراقب الفساد الإداري بكل أشكاله. وتهتدي الإدارة العامة للحكومة الدومينيكية

بالحوار وبالسعي لتحقيق توافق في الآراء بين فروع الدولة، وبين الفرع التنفيذي والمجتمع المدني.

وترحب الجمهورية الدومينيكية بالتدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة لتمديد فترة وجود قوات حفظ السلام في هايتي، وتؤيد هذه التدابير. فنحن نعتقد أن وجودها يعزز إمكانات تحقيق استقرار ديمقراطي ومن شأنه أن يتيح لشعب هايتي اتخاذ خطوات واثقة على طريق تعزيز الديمقراطية.

ونحن نشدد على الحاجة للتوصل إلى حل نهائي وسلمي للصراع في البلقان وندعو المجتمع الدولي لتعزيز جهوده الرامية إلى إحلال السلام في الشرق الأوسط. فالأزمة في هذه المنطقة، التي تدهورت في الشهور الأخيرة، تتطلب اهتماما خاصا. وندعو الى احترام جميع الاتفاقات التي وقعت في السنوات الأخيرة بغية استعادة السلام في المنطقة.

وبالنسبة لجمهورية الصين في تايوان، تكرر الجمهورية الدومينيكية الإعراب عن موقفها كما عرضه رئيسها فخامة الدكتور ليونيل فيرنانديز رينا بضرورة أن ينظر المجتمع الدولي في أهمية هذا البلد، نظرا لموقعه الجغرافي ولأن الأمن والاستقرار هامان جدا لسلم وازدهار المنطقة. وندعو الى إجراء حوار بناء بين جانبي مضيق تايوان بحثا عن تفهم وتعاون متبادلين. ونكرر القول بأن المشاركة المتوازية لكلا البلدين في الأمم المتحدة ستسهم في صون السلم.

ويؤيد بلدنا الجهود التي تبذل في شتى المؤتمرات الدولية في بروكسل وأوسلو، وقريبا جدا في أوتاوا، المتصلة بعملية تحقيق حظر شامل على الألغام الأرضية المضادة للأفراد. إن الالتزام بالسلام التزام بالحياة. والمجتمع الدولي ملزم بتعزيز السلم والدفاع عن الحياة في جميع الحالات والظروف.

إن الجمهورية الدومينيكية، وهي تقليديا دولة محبة للسلام، لا تنتج أو تستهلك طاقة نووية لأغراض عسكرية؛ وإنما تستخدم هذه الطاقة لأغراض سلمية. وبهذه الروح، وقع رئيس الجمهورية الدومينيكية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أثناء زيارته للأمم المتحدة في العام الماضي.

وتناقش حاليا مؤتمرات دولية عديدة اتفاقيات بشأن استخدام الطاقة النووية. وإحدى هذه الاتفاقيات تتعلق بالتحكم في الضرر الذي تسببه النفايات المشعة للأشخاص والبيئة. وتعتمد الجمهورية الدومينيكية على السياحة إلى حد كبير، وهي سياحة شواطئ وشمس. ومن ثم فإن نوعية مياه شواطئنا حيوية لتنمية هذا القطاع، وأي ضرر دولي متصل بالنفايات المشعة قد يعني انهيار هذا القطاع الهام من قطاعات اقتصادنا. ونحن نناشد المجتمع الدولي التحلي بالحكمة للحفاظ على مواردنا الطبيعية.

ونحن نعيد التأكيد على التزامنا بحماية البيئة والموارد الطبيعية. وبهذه الروح، انضم بلدنا الى اتفاقية الأمم المتحدة الدولية لمكافحة التصحر.

وتكرر الجمهورية الدومينيكية التعبير عن التزامها بالدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها. وفي هذا الصدد ترحب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتركيز أنشطة مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ومركز حقوق الإنسان. وقد شعرنا هذا العام بارتياح لاستضافة بعثتين دوليتين معنيتين بحقوق الإنسان بدعوة من حكومتنا. ففي حزيران/يونيه زارت البلد بعثة رفيعة المستوى من لجنة حقوق الإنسان للبلدان الأمريكية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، وتوجد حاليا في البلد بعثة من اللجنة المعنية بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تتخذ من جنيف مقرا لها. وهاتان الزياراتان برهان على اهتمام الحكومة بضمان شفافية العمل في الدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها في الجمهورية الدومينيكية.

واسمحوا لي أن أشير الى حالة معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة. ويود بلدي التذكير بالولاية التي نص عليها قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١١/١٩٧٩، المؤرخ ٩ أيار/ مايو ١٩٧٩، الذي نص بوضوح وصراحة على أن مقر المعهد سيقام في الجمهورية الدومينيكية، وهي بلد نام.

إن الأهداف التي أدت الى إنشاء المعهد لا تزال قائمة اليوم. فالبحث والتدريب بغرض إيجاد طرق جديدة لإسهام النساء في تطوير بلدانهن، في ضوء احتياجات النساء، مسألة ذات أولوية. وقد تجلى هذا الاهتمام في

مؤتمر بيجين في عام ١٩٩٥ وفي منهاج العمل لمتابعة الاتفاقات التي جرى التوصل اليها في هذا المحفل الهام.

وتعاونا منا مع الأمم المتحدة، لم يقتصر عمل الحكومة الدومينيكية على منح مبنى يقام فيه المعهد، بل استثمرت مبالغ طائلة في ترميم المبنى وتكييفه لملاءمة احتياجات المعهد. وهذا يفسر دهشتنا عندما اقترحت الأمانة العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٣ دمج المعهد مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بدون التشاور مع حكومتنا وتجاهلت اتفاق المقر. إلا أن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، المعقود في بيجين في عام ١٩٩٥، أكد في منهاج عمله على ولاية المعهد.

ويحدونا الأمل في أن تحترم على قدم المساواة، في عملية إصلاح الأمم المتحدة، جميع الولايات التي أقرتها الدول الأعضاء، نظرا لأن هذه الدول تتحمل المسؤولية الكاملة عن تجديد أو تغيير القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة.

وأخيرا، نرحب بدعوة الدول الأعضاء للتفكير في هذه التحولات في منظمتنا العالمية وإقرارها. والجمعية الألفية المقترحة لعام ٢٠٠٠ ستكون محفلا لم يسبق له مثيل لتقييم ما أنجزناه على طريق هذه الإصلاحات ولنكرر الإعراب عن إيماننا القوي وثقتنا في مستقبل أجيال القرن الحادي والعشرين.

وفي دورة الجمعية العامة الثانية والخمسين هذه تواجهنا مسؤولية تاريخية تتمثل في إعطاء واقع أكبر لآمالنا وتوقعاتنا إزاء مستقبل أفضل للبشرية. وتجري التغيرات في هذا الواقع بسرعة أكبر من التغيرات في الهياكل التي أعطيناها لأنفسنا لمعالجة هذه التغيرات. ولدينا فرصة فريدة لضمان أن تؤدي إصلاحات المنظمة إلى تحقق التوقعات بأمم متحدة تواكب احتياجات العصر الجديد.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فينانسيو دي مورا، وزير خارجية أنغولا.

السيد دي مورا (أنغولا) (تكلم بالبرتغالية؛ والترجمة عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أتقدم باسم جمهورية أنغولا بتهنئة الرئيس، السيد هينادي أودوفينكو، على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين.

واسمحوا لي أيضا أن أهنئ الرئيس السابق، سعادة السفير غزالي اسماعيل، على العمل الممتاز الذي أداه.

ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للسيد كوفي عنان، الأمين العام، لتفانيه وتصميمه على تحويل الأمم المتحدة إلى أداة أكثر فعالية للتصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين.

إن الحرب الباردة التي كانت العقبة الرئيسية التي ظلت لعقود تمنع الأمم المتحدة من تأدية دورها الكامل الذي حدده لها أعضاؤها المؤسسون في الميثاق، أصبحت الآن في عداد الماضي. ولكن منظمتنا لم تحقق حتى الآن درجة الكفاءة التي تنشدها البلدان الأعضاء وشعوبها مما يؤدي في بعض الأحيان إلى وجود إحساس باليأس وانعدام الثقة، بدلا من الشعور بالثقة في جهودها.

وبناء النظام العالمي الديمقراطي الجديد الذي نطمح إليه جميعا يتطلب من الأمم المتحدة، المحفل الرئيسي للدبلوماسية المتعددة الأطراف، أن تضطلع بدور أكبر. وفي هذا السياق، من الأساسي إعادة تشكيل وتنشيط نظامها بالكامل ووضع حد للأزمة المالية الحالية التي تؤثر على عملها الطبيعي.

وبالتالي، ينبغي أن تحظى مسألة إعادة تشكيل مجلس الأمن بالأولوية. ذلك أن الهيكل الراهن لتلك الهيئة قد عفا عليه الزمن، لأنه يعكس واقعا كان سائدا قبل أكثر من ٥٠ سنة. فكيف يمكن تصور أن تكون مناطق مثل القارة الأفريقية التي تشكل أكبر مجموعة إقليمية في الأمم المتحدة، أو أمريكا اللاتينية، غير ممثلة ضمن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن؟ وقد حان الوقت إذن لإجراء تعديل شامل في التكوين الجغرافي لتلك الهيئة، لإتاحة تمثيل أكثر توازنا وإنصافا. وفي هذا الصدد، تؤيد أنغولا مطلب أفريقيا بمالا يقل عن مقعدين من المقاعد الدائمة في مجلس الأمن. كما ينبغي إعادة النظر في أساليب عمل المجلس بغية ضمان مزيد من الشفافية في عمليات صنع القرار الجارية فيه.

وتؤيد أنغولا الإعلان الصادر عن رؤساء دول منظمة الوحدة الأفريقية، وكذلك بيان وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز بشأن إصلاح مجلس الأمن.

وما من شك في أن الاقتراحات التي طرحها الأمين العام مؤخرا بشأن الإصلاح، ستعزز يقينا عملية إصلاح الأمم المتحدة. وترحب أنغولا بمحتويات تلك الاقتراحات، وإن كنا نفضل أن نرى مزيدا من التحسينات في بعض الجوانب. ومع ذلك، فإننا متفائلون حيال النتائج.

وكما تدرك الجمعية العامة، فإن اتفاق لوساكا الذي تم التوقيع عليه في عام ١٩٩٤ بين الحكومة والمعارضة المسلحة، حركة يونيتا، كان الغرض منه حل الأزمة التي أثارتها يونيتا بعد الانتخابات، وفي الوقت ذاته، وضع البلد مرة أخرى على المسار المفضي إلى السلام والمصالحة الوطنية والديمقراطية. إلا أنه بعد انقضاء ما يقرب من ثلاث سنوات من بداية تنفيذه، ما زالت أنغولا بعيدة عن تحقيق تلك الأهداف بسبب تقاعس يونيتا المنهجي عن الوفاء بالتزاماتها، وتكتيكاتها التسويفية المتكررة. وهذا يبين بجلاء سوء نية قيادتها وافتقارها إلى الإرادة السياسية. ويبدو أن زعيم تلك المنظمة لم يتخل عن استراتيجيته للاستيلاء على السلطة بالقوة. وهو لا يزال يقاوم تحويل يونيتا إلى حزب سياسي حقيقي ونزع الطابع العسكري بالكامل عنها حتى بعد التشكيل الفعلي للجيش الوطني الموحد الذي يضم في صفوفه آلاف الرجال الذين قدمتهم يونيتا.

ولا تزال يونيتا تحتفظ بجيش خاص مدجج بالسلاح قوامه حوالي ٠٠٠ ٣٥ جندي، ينتمي ٠٠٠ ٤ منهم إلى الحرس الشخصي لقائد يونيتا. وهذا يشكل انتهاكا خطيرا لبروتوكول لوساكا، ويعد السبب الرئيسي لمناخ التوتر وانعدام الأمن السائد حاليا في بعض أجزاء أنغولا. ويشمل أفراد هذا الجيش قوات أخفتها يونيتا عن الأمم المتحدة أثناء عملية التجميع، وأفراد يونيتا الذين سرحوا مؤخرا وأعيد تجنيدهم بالقوة، والجنود السابقين في جمهورية زائير السابقة.

وفي الوقت ذاته، ما زالت يونيتا تواصل تعزيز قوتها العسكرية من خلال إعادة تنشيط القواعد العسكرية والحصول على الأسلحة المتطورة من بلدان أجنبية، مما يشكل تناقضا صريحا مع الفقرة ١٩ من قرار مجلس الأمن ٨٦٤ (١٩٩٣).

ومن جهة أخرى، ما زالت يونيتا تسيطر على أجزاء كبيرة من الأراضي الوطنية التي كان من المفترض تسليمها للإدارة الحكومية. وهذا يعرقل من ممارسة الدولة لسيادتها على جميع أنحاء البلد، ومن حرية حركة الأشخاص والبضائع. أما الغرض من السيطرة على بعض هذه المناطق فهو استكشاف مواردها الطبيعية، ثم تهريبها واستغلالها لتمويل الجهاز الحربي الخاص بيونيتا وتلبية المصالح الفردية لقيادتها.

ونتيجة لهذه الأعمال تأجلت الإمكانات التي نشأت بتنصيب حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية، كما أرجئ حلفان اليمين من جانب أعضاء البرلمان.

إن سلوك يونيتا في عملية السلام سلوك ممجوج وغامض أيضا. فهي تصر على المعارضة المسلحة على الرغم من أنها أصبحت جزءا من المؤسسات الرئيسية للسلطة، وعلى الرغم من أن أنغولا بها نظام تعددي ديمقراطي يمكن فيه لجميع الأحزاب السياسية أن تمارس أنشطتها بحرية.

وقد سبق للمجتمع الدولي أن أعرب مرارا وبصورة قاطعة عن إدانته لأعمال يونيتا واستيائه من هذه الأعمال. وفي عام ١٩٩٣ فرض مجلس الأمن المجموعة الأولى من التدابير التقييدية ضد يونيتا. وفي الآونة الأخيرة اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١١٢٧ (١٩٩٧) الذي طبق بموجبه مجموعة جديدة من التدابير ضد يونيتا بسبب عدم تعاونها في تنفيذ بروتوكول لوساكا. وهذا الموقف الذي اتخذه المجلس إنما يبين قبل كل شيء قلق المجتمع الدولي وتصميمه على منع قيادة يونيتا من تنفيذ استراتيجيتها، وإلا فسيظل السلام والاستقرار في أنغولا بل وفي منطقة أفريقيا الوسطى والجنوب الأفريقي بأسرها معرضين للخطر.

وتكرر حكومة أنغولا التأكيد على تأييدها الحازم للقرار ١١٢٧ (١٩٩٧)، لأننا نرى أنه وسيلة ضغط قوية ترمي إلى ثني يونيتا عن نيتها في العودة إلى الحرب،

والتعجيل بتجريدها من الصفة العسكرية، وتحويلها إلى حزب سياسي، ووضع حد لسيطرتها على أجزاء من أراضي أنغولا.

إن الشعب الأنغولي، إذ يأخذ ما تقدم بعين الاعتبار، يتطلع إلى أن يبدي مجلس الأمن الحزم والتصميم في تنفيذ القرار ١١٢٧ (١٩٩٧)، ويشرع فورا في تطبيق العقوبات ضد اتحاد يونيتا ما لم يغير ذلك التنظيم سلوكه ويعطي الدليل على حسن النية بالوفاء بالتزاماته التي لم ينفذها بعد.

وحكومة أنغولا متفائلة بشأن الختام الناجح لعملية السلام وستظل تبذل أقصى ما في وسعها لضمان التنفيذ الكامل لبروتوكول لوساكا.

وقبل أن أنتقل إلى موضوع آخر، أود أن أعرب عن أعمق امتنان حكومة أنغولا للممثل الخاص للأمين العام في أنغولا، السيد أليون بلوندين بيي، ولحكومات فريق المراقب الثلاثي، الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة، لجهودها الدؤوبة لإحلال السلام في أنغولا.

إن التغيرات الأخيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ساهمت في تخفيف التوترات في منطقة وسط أفريقيا، مما فتح آفاقا جديدة لدولها وشعوبها فيما يتعلق بالاستقرار والتنمية.

والمناخ الراهن سيسمح للاستقرار بأن يعم في المنطقة وسيمكن من التنسيق على نحو أفضل بين الدول بغية تعزيز مراعاة مبدأ حسن الجوار.

وتشعر الحكومة الأنغولية بالتخوف الشديد بالنسبة للأزمة في جمهورية الكونغو، وهو البلد الذي تتشاطر معه أنغولا حدودا مشتركة وأواصر قرابة وثيقة وروابط تاريخية.

إن جمهورية أنغولا تحبذ إيجاد حل سلمي للأزمة وتدعم جهود المجتمع الدولي للوساطة برئاسة السيد عمر بونغو، رئيس جمهورية غابون. وتؤيد حكومتنا كذلك وزع قوة دولية حالما تبرز تسوية سياسية من المفاوضات.

وفي سيراليون نأسف بشدة لتوقف العملية الديمقراطية والإطاحة بالمؤسسات المنتخبة شرعيا. وتؤيد حكومة أنغولا الجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الافريقية، ولا سيما البلدان المجاورة، لإعادة المؤسسات الديمقراطية.

وينتابنا القلق أيضا بشأن الحالة في جمهورية جزر القمر، حيث تهدد التوترات استقلال البلد وسلامته الإقليمية. ونحث المجتمع الدولي على دعم جهود منظمة الوحدة الافريقية في السعي لإيجاد حل سلمي قادر على الحفاظ على السلامة الإقليمية لذلك البلد واستقلاله.

ولا تزال الحالة تتدهور في الصومال، ولا يزال البحث جاريا عن حل مقبول لجميع الأطراف المعنية. وتؤيد الحكومة الأنغولية الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وعلى وجه الخصوص، مبادرات إثيوبيا الأخيرة من أجل الجمع بين ممثلي الفصائل الصومالية على طاولة المفاوضات.

ومما يسبب لنا القلق بوجه خاص ما ظهر من تجاهل في المحافل الدولية الرئيسية للأزمة الصومالية.

وفي الصحراء الغربية، يمثل افتتاح المفاوضات المباشرة مؤخرا بين المملكة المغربية وجبهة بوليساريو بادرة إيجابية. والحكومة الأنغولية ظلت على الدوام تؤيد إيجاد حل سلمي للنزاع يأخذ تطلعات سكان الإقليم بعين الاعتبار ويشجع الأطراف على الوفاء بالاتفاقات المبرمة في هيوستون والاستمرار بحسن نية في الحوار الجاري. وفي هذا الصدد، نؤيد الجهود المشتركة لمنظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة.

وينتابنا القلق من استمرار الصراع الاسرائيلي - العربي، الذي يمثل السبب الرئيسي وراء الحالة المتدهورة في الشرق الأوسط. ولقد أعاقت الأحداث الأخيرة مسيرة عملية السلام، وسببت مزيدا من التدهور في الحالة في المنطقة. وتؤكد أنغولا مجددا دعمها لعملية السلام في الشرق الأوسط. إن نجاح هذه العملية يعتمد على تعزيز الثقة المتبادلة والتنفيذ الكامل للاتفاقات الموقعة بين الأطراف المعنية.

ونحن نؤيد الموقف الذي أعرب عنه في إعلان رؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الافريقية والبيان الذي صدر في نيودلهي في الاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

وتعرب حكومتي عن قلقها من عدم إحراز تقدم في المبادرات لإيجاد حل سلمي لمسألة تيمور الشرقية. وتأسف حكومة أنغولا لرفض أحد الأطراف قبول مبادرة الرئيس مانديلا.

إن الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يمثل مصدر قلق لحكومتي، خاصة لما يتركه من أثر سلبي على الحالة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الكوبي. ونكرر مناشدتنا من أجل رفع الحظر، مما سيسهم في العلاقات بين شعبين.

(تكلم بالانكليزية)

أخيرا، أود أن أتقدم بالشكر لمن أتاحوا لي فرصة الكلام اليوم. تعلم الجمعية أن بياني كان مقررا الإدلاء به يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر. إلا أنه، بسبب حادث محزن وقع في بلدي، يتعين علي أن أغادر الليلة، واضطررت لأن أرجو من الجمعية أن تتيح لي فرصة الإدلاء ببياني اليوم.

لقد توفي بالأمس أحد زملائنا، وزير خارجية أنغولا السابق. والواجب يحتم علي أن أعود إلى الوطن لأشارك في تأبين زميلي العزيز. إن وزير الخارجية "لوي" معروف لدى الكثيرين هنا.

أتمنى للجمعية كل خير، وآمل أن ينجز العمل الطيب هنا من أجل السلام والاستقرار والتعاون الدولي.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود باسم الجمعية العامة أن أعرب لأعضاء حكومة أنغولا عن التعازي الصادقة بوفاة أخيهم، الذي تكلم هنا في الجمعية العامة في السنوات الماضية.

لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة في هذه الجلسة.

وأعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في التكلم ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السير جون ويستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أتكلم بإيجاز ردا على الملاحظات التي أدلى بها اليوم وزير خارجية الأرجنتين فيما يتعلق بجزر فوكلاند.

إننا نرحب بالإشارات التي صدرت عن وزير الخارجية فيما يتعلق بالتعاون على المستوى الرفيع بين المملكة المتحدة والأرجنتين، وهو التعاون الذي تتصف به علاقتنا الثنائية. ويحدو الحكومة البريطانية أمل صادق في أن انطلاق وتطور التقدم الذي تحقق.

بيد أن الحكومة البريطانية لا تقبل ملاحظات وزير الخارجية بشأن السيادة. إن السيادة البريطانية على جزر فوكلاند وعلى غيرها من الأراضي البريطانية التابعة في جنوب المحيط الأطلسي ليست موضع شك لدينا.

ويجب أن نحترم رغبات الشعب في جزر فوكلاند. فممثلو سكان الجزيرة المنتخبون الذين قاموا بزيارة للأمم المتحدة للمشاركة في المناقشة التي أجرتها لجنة الـ ٢٤ في حزيران/يونيه من هذا العام قد أعربوا عن آرائهم بوضوح. وطلبوا الاعتراف بوجوب أن تتاح لهم، على غرار أي شعب ديمقراطي آخر، ممارسة حق تقرير المصير. وأكدوا مجددا بوصفهم الصوت الديمقراطي لشعب جزر فوكلاند، رأيهم القائل إنهم لا يريدون أن يكونوا جزءا من الأرجنتين.

وعلى الرغم من خلافاتنا مع الأرجنتين بشأن موضوع السيادة، فإننا نجري حوارا بناء مع حكومة الأرجنتين بشأن مسائل من قبيل تطوير الهيدروكربونات ومصائد الأسماك في جنوب المحيط الأطلسي. ونواصل إجراء مناقشات بشأن هذه المسائل على أساس منتظم في حين لا نزال على موقفنا من السيادة على جزر فوكلاند، ونحن نقدر هذه الخطوات العملية لتطوير التعاون بين المملكة المتحدة والأرجنتين. ويحدوني الأمل في أن يقف الجانبان عند هذا الحد اليوم.

السيدة راميريز (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): **إن جمهورية الأرجنتين بعدما استمعت إلى بيان ممثل المملكة المتحدة، تود أن تؤكد مجددا الأفكار التي أعرب عنها وزير خارجية الأرجنتين، معالي السيد غيدو دي تيللو، في المناقشة العامة بعد ظهر اليوم.**

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٥.